



جامعة آل البيت

كلية إدارة المال والأعمال
قسم الاقتصاد

اختبار سببية جرانجر بين عائدات الضرائب والإنفاق الحكومي

**An Investigation of Granger Causality between
tax Revenues and Government Expenditures**

إعداد

علاء الدين أحمد محمد العويدات

1320507015

إشراف

الأستاذ الدكتور حسين علي الزيود

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد من
جامعة آل البيت

2016م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال تعالى :

قال تعالى : ﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ ﴾

صدق الله العظيم

سورة الزمر : الآية 9

تفويض

أنا الطالب علاء الدين أحمد محمد العويدات، أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات، أو المؤسسات، أو الهيئات، أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع:

التاريخ: 27/7/2016 م.

إقرار والتزام

أنا الطالب : علاء الدين أحمد محمد العويدات الرقم الجامعي: 1320507015

التخصص: الاقتصاد الكلية: إدارة المال والأعمال

أعلن بأنني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول والمتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصياً بإعداد رسالتي بعنوان:

اختبار سببية جرانجر بين عائدات الضرائب والإنفاق الحكومي

An Investigation of Granger Causality between tax Revenues and Government Expenditures

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والإطاريح العلمية، كما إنني أعلن بأن رسالتي هذه غير منقولة أو مستله من رسائل أو إطاريح أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية. وتأسيساً على ما تقدم فإنني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها، وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها، دون أن يكون لي أي حق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء لهذا العدد.

توقيع الطالب : التاريخ: 2016 /7/27م.

عمادة الدراسات العليا

جامعة آل البيت

٢٠١٦

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة:

اختبار سببية جرانجر بين عائدات الضرائب والإنفاق الحكومي

An Investigation of Granger Causality between tax
Revenues and Government Expenditures

وأجيزت بتاريخ: ٢٧/٧/٢٠١٦ م.

إعداد

علاء الدين أحمد محمد العويدات

إشراف

الأستاذ الدكتور حسين علي الزيود

التوقيع

أعضاء لجنة المناقشة

.....
مشرفاً ورئيساً

الأستاذ الدكتور حسين علي الزيود

.....
عضواً

الأستاذ الدكتور سعود الطيب

.....
عضواً

الأستاذ الدكتور ابراهيم البطاينة

.....
عضواً خارجياً

الدكتور خالد التميمي

الإهداء

إلى هادي البشرية...

وقدوتي في الحياة... الرسول الكريم...

محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم...

إلى منارة العلم...

إلى من أدى الأمانة ونصح الأمة...

إلى من علمني معنى الصبر والحلم...

إلى من أتباعها به أمام العالمين...

والذي العزيز...

إلى نبع الحب والحنان...

والدتي الغالية...

إلى مريقتي حريبي....

زوجتي الغالية....

إليكم جميعاً أهدي هذا الجهد المنواضع...

الشكر والتقدير

قال تعالى:

((وَمَنْ شَكَرَ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ رَبِّي غَنِيٌ كَرِيمٌ))

(النمل: ٤٠)

أتقدم بجزيل شكري وامتناني لجامعة آل البيت ممثلةً بهيئتها برئيسها وهيئتها التدريسية على ما قدمه هذا الصرح العلمي لي ولزملائي من الطلاب من العلم والمعرفة .

كما أتقدم بجزيل الشكر والامتنان الاستاذ الدكتور حسين علي الزيود الفاضل المشرف على رسالتي هذه وعلى ما قدم لي من توجيهات هامة لإتمام هذا الجهد المتواضع جزاه الله عني خير الجزاء في الدنيا والآخرة .

كما يسعدني أن أتقدم بشكري وعظيم امتناني لأعضاء لجنة المناقشة الأفاضل لقبولهم المشاركة في مناقشة رسالتي هذه لهم مني جميعاً جزيل الشكر ووافر الامتنان.

كما ويشرفني بأن أتقدم بشكري وامتناني لجامعة آل البيت ممثلة بكافة أعضاء الهيئة التدريسية فيها ، وكما أوجه فائق شكري وتقديري إلى اساتذتي أعضاء الهيئة التدريسية في قسم اقتصاديات المال والأعمال...

وإلى كل من ساهم في إنجاز هذه الرسالة ...

" جزاهم الله عني جميعاً خير الجزاء "

الباحث

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
ب	آية قرآنيه
ج	تقويض
د	إقرار والتزام
هـ	قرار لجنة المناقشة
و	الإهداء
ز	شكر وتقدير
ح	فهرس المحتويات
ي	قائمة الجداول
ك	قائمة الأشكال
ل	الملخص باللغة العربية
م	Abstract

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

2	1-1 المقدمة
3	2-1 أهمية الدراسة
2	3-1 مشكلة الدراسة
4	4-1 فرضيات الدراسة
4	5-1 منهجية الدراسة
4	6-1 التعريفات الاجرائية
5	المبحث الثالث: الدراسات السابقة.....

الفصل الثاني

الإطار النظري للدراسة والدراسات السابقة

11	المبحث الأول : الإنفاق الحكومي
29	المبحث الثاني: عائدات الضرائب

الموضوع	الصفحة
الفصل الثالث	
منهجية الدراسة	
منهجية الدراسة	40
مصادر جمع المعلومات	40
الاختبارات المستخدمة	40
الفصل الرابع	
تحليل اختبار سببية جرانجر بين عائدات الضرائب والانفاق الحكومي	
أولاً: اختبار جذر الوحدة	43
ثانياً: اختبار التكامل المشترك.....	44
ثالثاً: اختبار السببية	46
رابعاً: اختبار استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة.....	46
خامساً: نتائج اختبار العلاقة السببية	49
الفصل الخامس	
النتائج والتوصيات	
أولاً النتائج	52
ثانياً: التوصيات	54
قائمة المصادر والمراجع	55

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم
21	تقسيم النفقات الحكومية في الموازنة العامة الأردنية	جدول رقم (1)
47	اختبار فيليبس بيرن (PP) واختبار ديكي فولر المطور (ADF)	جدول رقم (2)
48	نتائج اختبار سكون البواقي	جدول رقم (3)
49	اختبار التكامل المشترك	جدول رقم (4)
50	نتائج العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة (Granger Causality)	جدول رقم (5)

اختبار سببية جرانجر بين عائدات الضرائب والإنفاق الحكومي

إعداد

علاء الدين أحمد محمد العويدات

إشراف

الأستاذ الدكتور حسين علي الزيود

المخلص

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة السببية بين عائدات الضرائب، والإنفاق الحكومي في الأردن، وذلك من خلال اختبار سببية جرانجر، والتعرف على ماهية النفقات الحكومية والعائدات الضريبية وتطوراتها في الفكر الاقتصادي.

اعتمدت هذه الدراسة على استخدام أسلوب التكامل المشترك ومنهجية السببية ل Granger بتحليل العلاقة بين العائدات الضريبية والإنفاق الحكومي.

وأظهرت نتائج الدراسة بأن جميع المتغيرات غير مستقرة، حيث ان قيمة المعنوية لكلا الاختبارين اكبر من 5%، وبالتالي يتم قبول فرضية عدم التنص على وجود جذر الوحدة (عدم استقرار السلسلة الزمنية) ووجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة وبمعنوية (5%)، وذلك حسب (Trace Test), (Max Eigen Value Test) وبالتالي فإن نتائج اختبار التكامل المشترك تشير إلى وجود علاقة توازنه طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة أي أنها تظهر سلوكاً متشابهاً في المدى الطويل وتبين من النتائج ومن خلال قيمة الـ p-value ان هناك علاقة سببية وباتجاهين من الإنفاق الحكومي إلى الإيرادات الضريبية حيث بلغت قيمة الاحتمالية (09E-5) و (0.0015) على التوالي.

وأوصت الدراسة بإعادة تنظيم المعلومات المكلفة بقياس وتقدير المؤشرات الاقتصادية الكلية في الأردن، وضرورة إجراء المزيد من الدراسات التي تهتم بدراسة العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي وعائدات الضرائب في الأردن.

An Investigation of Granger Causality between tax Revenues and Government Expenditures

Preparation

Alaa El Din Ahmed Mohammed Aydat

supervision

Prof. Dr. Hussein Ali Zeaud

Abstract

This study aimed at the causal relationship between tax revenue analysis, and government spending in Jordan, and through the causality Granger test, and get to know nature of government expenditures and tax revenues and its development in economic thought.

This study is based on using the common of integration the style of and a systematic by Granger the causal to analyze the relationship between tax revenues and government spending.

The study results showed that all variables are unstable, as the moral value for both tests is greater than 5%, and therefore accepted the null hypothesis which states that the existence of unit root (the instability of the time series) and the existence of a joint integration between the study variables related to sign by (5%), and according to (Max Eigen value test), (Trace test) so the joint integration test results indicate the existence of a relationship equilibrium long-term between the variables of the study is, they conduct similar show in the long run and the results show and through the value of the p-vauue that there is a relationship and a two-way causal of government spending and tax revenue as the value of probability (5.E-09) and (0.0015), respectively.

The study recommended the reorganization of information in charge of measuring and estimating the overall economic indicators in Jordan, and the need for further studies concerned with studying the objective of government spending and tax revenues in Jordan..

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1-1 مقدمة :

نظراً لتغير دور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وتحولها من الدول الحارسة الى الدولة المتدخلة والدولة المنتجة أدى الى تغير وتوسع مهامها وبالتالي زيادة نفقاتها العامة ويعبر الإنفاق العام عن احد المعايير المستخدمة لقياس حجم دور الحكومة في النشاط الاقتصادي وهو احد اوجه السياسة الاقتصادية المعتمدة من قبل الدولة التي تعتمد التأثير المباشر على الواقع الاقتصادي والاجتماعي . كما أن تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي يشير بوضوح الى وجود ظاهرة تزايد النفقات العامة في جميع الدول مهما اختلفت مستويات تطورها وفلسفتها الاقتصادية ومذاهبها السياسية .

لذا فإن دراسة العلاقة السببية بين عائدات الضرائب والنفقات الحكومية تُعد من أهم وسائل السياسة المالية تأثيراً في النشاط الاقتصادي والحياة الاجتماعية.

وتأتي دراسة العلاقة بين الإيرادات والانفاق الحكومي على خلفية السياسة التي تتبعها الحكومة في هذا المجال من حيث النظر إلى أي منها يؤسس للسببية من أجل استنباط السياسات والقرارات الاقتصادية التي يمكن أن تكون دليلاً للحكومة في كيفية الحصول على إيراداتها، ومن ثم طريقة انفاقها. وعلى هذا فإن الدراسات الاقتصادية في هذا المجال تحاول إيجاد الاتجاه السببي لهذين المتغيرين، فعلى سبيل المثال هل زيادة الضرائب (الإيرادات) تسبب زيادة الانفاق او العكس وفي المقابل فإن هناك بعض الدراسات التي تفترض ان تكون قرارات الانفاق مستقلة عن قرارات فرض الضرائب (الإيرادات). (باتل، 2012)

وقد اسهم تطور اساليب تحليل السلاسل الزمنية Time Series Analysis خلال السنوات الاخيرة في ايجاد طرق دقيقة للتنبؤ والحصول من خلالها على نتائج تساعد على اتخاذ قرارات سليمة تؤدي الى تحليل سليم للمتغيرات والعلاقات الاقتصادية. وبذلك يمكن تجنب الآثار العكسية لتحليل السلاسل الزمنية بطرق غير دقيقة. ولبيان ذلك سيبدأ التحليل بمناقشة مفهوم استقرار السلاسل الزمنية مع الإشارة لأبرز الاختبارات الفاحصة لها.

2-1 أهمية الدراسة:

في ضوء التغيرات الاقتصادية التي تشهدها الدول، نظراً لتغير دورها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وتحولها من حارسه الى متدخلة والمنتجة، هذا التغيير أدى الى اتساع رقعة مهامها، وبالتالي ازدياد نفقاتها العامة مهما اختلفت مستويات تطورها وفلسفتها الاقتصادية ومذاهبها السياسية، وعلى ضوء ذلك فقد جاءت هذه الدراسة من أجل التعرف على ماهية الضرائب وعائداتها، والنفقات الحكومية وتطوراتها في الفكر الاقتصادي، وتحليل العلاقة السببية بين عائدات الضرائب والانفاق الحكومي من خلال اختبار سببية جرانجر.

3-1 مشكلة الدراسة:

تخضع العلاقة السببية بين والعائدات الضريبية والانفاق الحكومي للعديد من الدراسات التطبيقية التي توصلت الى نتائج غير حاسمة، وقد قاد الجدل الواسع في تحديد طبيعة العلاقة بين المتغيرين واتجاها الى العديد من وجهات النظر وفي ضوء ذلك جاءت مشكلة الدراسة في تحديد طبيعة العلاقة السببية بين العائدات الضريبية والانفاق الحكومي من خلال استخدام اختبار جرانجر لتوضيح العلاقة السببية بينهما.

وعلى ضوء ذلك جاءت هذه الدراسة للكشف عن العلاقة السببية بين عائدات الضرائب والانفاق الحكومي بحسب اختبار سببية جرانجر، تعليلاً بأن عائدات الضرائب ورائها زيادة مسبوقة في النفقات الحكومية.

4-1 فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية للدراسة: تفترض الدراسة وجود علاقة سببية احادية بين عائدات الضرائب والانفاق الحكومي.

5-1 منهجية الدراسة:

تماشياً مع التوجيهات الحديثة في تحليل السلاسل الزمنية والتي كان لها الدور البارز في جعل العلاقات الاقتصادية قابلة للقياس والتحليل الكمي، لذا فإن الدراسة ستقوم على استخدام أسلوب التكامل المشترك ومنهجية السببية ل Granger بتحليل العلاقة بين العائدات الضريبية والانفاق الحكومي.

6-1 التعريفات الاجرائية:

الضريبة: تعرف الضريبة بأنها فريضة إلزامية وليست عقابية يلزم المكلفين الطبيعيين أو المعنويين على أساسها بتحويل بعض الموارد الخاصة بهم للدولة جبراً وبصفة نهائية وبدون مقابل لتحقيق ما تسعى إليه الدولة من أهداف طبقاً لقواعد ومعايير محددة. (عرب، 2008)

النفقات الحكومية: المبالغ المالية التي تقوم بصرفها السلطة (الحكومة والإدارات المحلية) أو انها تلك المبالغ النقدية التي يقوم بإنفاقها الاشخاص العموميون بقصد تحقيق منفعة عامة كما يمكن تعريفها بانها استخدام مبلغ نقدي من قبل هيئة عامة بهدف اشباع حاجة عامة. (عناية، 1999)

الدراسات السابقة

أولاً- الدراسات باللغة العربية:

1) دراسة الذب. (2005). بعنوان: العلاقة السببية بين النفقات الحكومية واتجاهات الإيرادات الضريبية بالتطبيق على السودان (1970- 2004).

هدفت هذه الدراسة الى تقديم دليل عملي لتحديد اتجاه العلاقة السببية بين النفقات الحكومية والإيرادات الضريبية في السودان خلال الفترة (1970 -2004) ولهذا استخدمت الدراسة نموذج جرانجر السببي (1969) لمعرفة نمط وطبيعة العلاقة السببية بين المتغيرات قيد الدراسة. تشير نتائج الدراسة الى وجود علاقة ذات اتجاه واحد تجري من النفقات الحكومية إلى الضرائب. وتتضمن هذه النتائج ان النمو المضطر للأنفاق الحكومي في السودان هو واحد من اسباب العجز مما يدل على ان العجز الحكومي متوقف على هيكله كل من الإيرادات الضريبية والنفقات الحكومية .

وبناء على هذه النتائج توصي الدراسة بتبني سياسات تؤدي الى ضبط وترشيد الانفاق الحكومي بغض النظر عن زيادة وتوسيع الشريحة الضريبية لا تقود الى زيادة الانفاق مع الاخذ في الاعتبار الصرف على الولايات ، وتوجيهها توجيهها سليما مع ازالة الفساد الموجود في الاجهزة المالية وتقديم التسهيلات اللازمة لتحفيز الاستثمار والتوسع في النشاط الاقتصادي.

كما توصي الدراسة بضبط مصادر المعلومات لتسهيل عملية البحث العلمي.

(2) دراسة الغالبي (2011) بعنوان الانفاق الحكومي واختبار قانون فانجر في العراق للمدة (1975-2010) تحليل قياسي.

هدفت هذه الدراسة الى تحليل العلاقة بين الانفاق الحكومي العام والنتاج المحلي الاجمالي في العراق للمدة 1975- 2010 في الاجلين القصير والطويل واختبارات الاطروحات النظرية المفسرة للعلاقة بين هذين المتغيرين، فرضية فانجر (Wingers Law) ترى ان السببية تتجه من الناتج المحلي الاجمالي في ظل المقترح الكينزي، وتم استخدام الاساليب القياسية الحديثة كاختبارات استقرار السلاسل الزمنية والتكامل المشترك بطريقة انجل جرانجر ونموذج تصحيح الخطأ وسببية جرانجر، ووضحت نتائج الاختبارات ان الانفاق الحكومي والنتاج المحلي الاجمالي تتصفان بخاصية الجذور الحدودية وانهما على تكاملية مشتركة، وتشير النتائج الاحصائية للنموذج وجود دلائل على ان هناك علاقة سببية قصيرة وطويلة الاجل تتجه من الناتج الاجمالي للإنفاق الحكومي خلال فترة الدراسة.

ثانيا - الدراسات باللغة الانجليزية :

(1) دراسة (Abu Al-Foul & Baghestani ، 2007) بعنوان :

The causal relation between government revenue and spending:

Evidence from Egypt and Jordan .

هدفت هذه الدراسة إلى التحقيق في العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والإيرادات الضريبية، دعم النتائج التجريبية فرضية الضرائب والإنفاق لمصر وفرضية المزامنة المالية للأردن. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أنه من الضروري بعيداً لكلا البلدين للقضاء على العجز في الميزانية وذلك بضمان توافر المدخرات المحلية للاستثمار الخاص. لمواجهة البطالة والفقر، وأوصت

باستمرار الخصخصة لكلا البلدين لتحسين الإنتاجية والكفاءة في الاقتصاد المحلي. الخصخصة يجب أن يؤدي إلى زيادة الادخار المحلي والاستثمار وفي الوقت نفسه القضاء على العجز في الميزانية من خلال زيادة العائدات والحد من الإنفاق. (جيل 62H، 63H)

(2) دراسة (Al-Zeaud، 2015)

The Causal Relationship between Government Revenue and Expenditure in Jordan

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة العلاقة السببية بين الإيرادات الضريبية و الإنفاق الحكومي في الأردن خلال الفترة من عام 1990 إلى 2011 باستخدام علاقة سببية جرانجر و VECM . التي توفر قنوات للعلاقة السببية بين إيرادات الحكومة . وأظهرت النتائج التجريبية أن السببية ثنائية الاتجاه بين الإيرادات و الإنفاق. هذه النتيجة تؤيد تقديم الدعم لفرضية المزامنة الضريبية، مما يعني أن الحكومة الاردنية تجعل قراراتها في الإيرادات والنفقات في أن واحد، كما أظهرت أن تخصيص تقرير النفقات مبلغ الإيرادات الذي بدوره يؤثر على حجم النفقات في الوقت الحاضر (fiscal years) المقبل. صانع السياسة ومن ثم ينبغي الالتفات إلى سببية ثنائية الاتجاه بين الحكومة النفقات والإيرادات التي قد تؤدي إلى تعقيد الجهود التي تبذلها الحكومة السيطرة على العجز في الميزانية والمساهمة في توضيح شكل ارتفاع الدين الوطني.

(3) دراسة : (Samuel, 2015) بعنوان:

A Causality Test of the Revenue-Expenditure Nexus in Ghana.

تناولت هذه الورقة العلاقة بين الإيرادات والنفقات لغانا. وتغطي الدراسة الفترة 1980-2013. وفحص ما إذا كانت في الإنفاق الحكومي أو زيادة في النفقات زيادات الحكومة في الإيرادات الحكومية. وتدرس أيضا إذا كانت التغييرات في الإنفاق الحكومي والإيرادات لها آثار

ردود الفعل على بعضها البعض. ويشير اختبار السكون أن كلا من المتغيرات هي ثابتة على الصعيدين عندما يتم اختبار مع ثابت والاتجاه، وهي الأولى فرق ثابتة عندما يتم اختبار مع ثابت ولكن لا يوجد اتجاه. ويحلل هذا التقرير علاقة طويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي والإيرادات الحكومية. ويتم اختبار العلاقات على المدى القصير بين المتغيرين في إطار متجه الانحدار (VAR). وأظهرت النتائج وجود علاقة طويلة المدى وقصيرة المدى، قوية جدا بين المتغيرات. تأخر الفترة الثانية للمتغير الإيرادات يبين وجود علاقة سلبية بين الإيرادات الحكومية والإنفاق الحكومي. هذا يشير إلى احتمال غياب الوهم المالي في كل سنتين من زيادة الإنفاق الحكومي. يتم جرانجر اختبار السببية لتحديد اتجاه العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والإيرادات الحكومية. الاختبار يعطي السببية وحيدة الاتجاه تتحدر من الإيرادات على المصروفات. هذا ينطوي على إنفاق عائدات أسباب حكومة الحكومة. لذلك، تم العثور على أدلة على فرضية من الضرائب الإنفاق. وهذا يعني أن الحكومة يجب تحسين جهود جيل عائداتها من أجل ان لتمويل النفقات المتزايدة والسيطرة على العثرات المالية المنكرة.

الفصل الثاني

الإطار النظري للدراسة

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

من أجل دفع عجلة التنمية الاقتصادية وتمكين استمراريته، وزيادة حجم الإنفاق في الآونة الأخيرة ازدياد، جاء تزامناً مع توسع سلطات الدولة، وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية، ولكي تشبع الحاجات العامة. فإنه لا بد من دراسة حجم الإنفاق الحكومي وكونه يسهم بشكل مباشر في تمويل النفقات الجارية وفي تمويل النفقات الاستثمارية، وما لها من دور هام في تحقيق التنمية الاقتصادية فضلاً عن آثارها الجزئية والكلية.

وترجع أهمية الإنفاق الحكومي إلى أنها وسيلة تستخدمها الدولة في تحقيق الدور الذي تقوم به في الميادين المختلفة، فهي تعكس جوانب الأنشطة كافة في صورة أرقام واعتمادات خصصت لكل جوانبها، ولتلبية الحاجات العامة للأفراد، ولتحقيق المنفعة. (عبيد، 2015)

ويأتي دور عائدات الضرائب في تمويل الإنفاق الحكومي، حيث أن الضرائب هي النفقة غير الظاهرة لأساليب تمويل الإنفاق الحكومي، وهي عبارة عن استخدام جزء من موارد المجتمع في هذا الإنفاق، والتي عادةً ما تتمثل في الضرائب اللازمة لتمويل برامج الإنفاق الحكومي. (العاني، 1992) وعليه لا بد من اختبار السببية بين عائدات الضرائب والإنفاق الحكومي والتعرف على ماهية الإنفاق الحكومي وعائدات الضرائب وذلك من خلال هذا الفصل.

المبحث الأول

الإنفاق الحكومي

2-1-1 تمهيد:

أن الموارد المالية التي تتاح للدول تظل محدودة بالنسبة لحجم الإنفاق المطلوب، ذلك أن هناك العديد من البرامج التي تتزاحم فيما بينها للحصول على حصة من هذه الموارد، وقد أدت هذه الحقيقة إلى ابتكار مجموعة من الأدوات الهادفة إلى تقليص الفجوة بين الإيرادات المتاحة والإنفاق المطلوب، وإلى تحقيق الاستخدام الأمثل لكل ما ينفق، ومن هذه الأدوات التقييم الدوري لبرامج الإنفاق العام على اختلاف أنواعها، إذ إن تخصيص مبلغ من المال للإنفاق على قطاع معين لم يعد إنجازاً في حد ذاته، إذ ربما وجه هذا المبلغ لكنه لم يحقق الأهداف الموضوعية، أو كان المتحقق أقل من المفترض.

إن الإنفاق الحكومي هو عبارة عن نواة حقيقة لبناء اقتصاد قوي. فالإنفاق على القطاعات الأساسية يؤدي دوراً فاعلاً في دفع عملية النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. وتجمع الدراسات الاقتصادية والمالية على أن تركيز الحكومات على الإنفاق على القطاعات الأصولية يعزز اقتصادات بلدانها ويزيد من إنتاجية العمل ويلبي الاحتياجات للخدمات الاجتماعية.

وليس هناك من شك في أهمية الدور الذي يلعبه الإنفاق الحكومي باعتباره أداة فعالة من أدوات السياسة المالية للدولة التي تقوم سلطاتها المالية بتنفيذها لتحقيق أهدافها سواء الاقتصادية أو الاجتماعية التي ترمي إليها خلال فترة معينة.

2-1-2 مفهوم الإنفاق الحكومي :

يعرف الإنفاق الحكومي بأنه مبالغ نقدية تخرج من ذمة شخص عام بهدف تحقيق منفعة عامة. (العلي، 2009)

ويعرفه (العمر، 2002) بأنه مبلغ نقدي تنفقه جهة حكومية (عامة) في إطار ممارستها لنشاطها من أجل إشباع حاجة عامة.

ويوضح الحاج (2009) بأن النفقات الحكومية هي مبلغ النقود الذي ينفقه شخص من اشخاص القانون العام لإشباع حاجة عامة.

أما دويدار (1996) يعرف النفقات العامة بأنها: ما يتمثل بجموع ما تدفعه الدولة بمختلف هيئاتها من نفقات بقصد الحصول على الموارد اللازمة للقيام بالخدمات المشبعة للحاجات العامة، كدفع مرتبات وأجور موظفي وعمال الدولة، والإنفاق على الخدمات العامة الاجتماعية كالتعليم والثقافة والصحة، والإنفاق على القوات المسلحة والأمن، والإنفاق على القيام بالأشغال العامة' والإنفاق على خدمة الدين العام.

وبناءً على التعريفات الاقتصادية الكلية فإن الإنفاق العام مكوّن رئيسي من مكونات الطلب الكلي، حيث يعد الإنفاق بشقيه الاستهلاكي والاستثماري بمثابة المحور الذي يستند إليه تحليل وتحديد مستويات الطلب الكلي في الاقتصاد، وبالتالي هو المتغير المحفز والموازن في الوقت نفسه لنموذج إدارة الاقتصاد الكلي، لذا فهو العامل الأكثر تأثيراً في تحديد اتجاهات ووتائر الاقتصاد القومي (داغر، 1999)

لذا يتضح أن تطور مفهوم الأنفاق العام يرتبط أساساً بتطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي وانعكاس هذا التطور في كافة ادوات السياسة المالية في الدولة، حيث يبين هذا التطور والتغيرات التي حدثت على فكرة الدولة، فبعد ان كان نشاط الدولة ينظر اليه على انه مجرد استهلاك لجزء من الداخل القومي، أصبح ينظر اليه على انه جزء من هذا الدخل من فئة الى أخرى. (عتلم، 1995)

وقد أشار الزيادات (2000) إلى أن هنالك مفاهيم متعددة للإنفاق الحكومي وتتمثل بثلاثة أركان وهي كما يلي:

1. الشكل النقدي للإنفاق: أي أن الإنفاق يتم بصورة تدفقات نقدية.
2. يقوم بالإنفاق شخص عام والمقصود هنا بالشخص العام هو الحكومة المركزية بدوائرها وإداراتها والحكومات المحلية، والهيئات العامة المستقلة، والوحدات الإدارية المحلية.
3. هدف الإنفاق هو إشباع حاجات عامة: أي تحقيق نفع عام يعود على أفراد المجتمع بصورة عامة أو فئة معينة.

ومما سبق يتبين بأن الإنفاق الحكومي هو كل ما تدفعه الدولة من نفقات تخدم الصالح العام للدولة من أجور موظفيها، ومن مصروفات على البنية التحتية لها.

2-1-3 تطور الإنفاق الحكومي في الفكر الاقتصادي مع تطور الدولة

حرص التقليديون على دراسة النفقات الحكومية في ظل المنطق الكلاسيكي الذي كان يحدد النفقات اللازمة للوفاء بالحاجات العامة التي كانت الدولة تقوم بإشباعها طبقاً لمقتضيات المذهب الاقتصادي الحر، ولهذا لم يكن هناك مبرر حينذاك لتحصيل الإيرادات العامة سوى التمكن من

تغطية حجم النفقات العامة اللازمة للعدد الضئيل من المرافق التي كانت الدولة تتدخل فيها في حياة الأفراد. (المهاني، 2013: 15)

كما أرتبط مفهوم الإنفاق الحكومي في الفكر الاقتصادي عبر العصور بتطور النظرة إلى دور الدولة في النشاط الاقتصادي، واختلف هذا المفهوم في ظل الدولة الحارسة عنه في ظل الدولة المتدخلة أو الرأسمالية عنه في الدولة الاشتراكية وكانت لكل مدرسة من المدارس الاقتصادية نظرتها وكما يلي (الزيادات، 2000):

أولاً - الإنفاق الحكومي في الفكر المالي التقليدي : الدولة في ظل النظرية التقليدية كانت تقدر مبدأ توازن الموازنة، ولا تسمح بتحصيل إيرادات أو بتكليف الأفراد بأعباء مالية إلا في حدود ما يلزمها من نفقات لسير المرافق العامة، ولذلك لم يتعرض التقليديون لبحث التحليل الاقتصادي للنفقة، والدور الذي يمكن أن تلعبه في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للأفراد، أو في تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي، وكان هذا طبيعياً حسب المنطق التقليدي الذي كان يعتبر نفقات الدولة مجرد نفقات للاستهلاك العام الذي كانت تقوم به الدولة وهي بصدد تحقيق دورها الضيق في حياة الأفراد (الدولة الحارسة)، لذلك فقد كان الإنفاق العام يتسم بطابع حيادي. (الدوري، 2000)

ثانياً - الإنفاق الحكومي في الفكر المالي الحديث: ومع التطور في العصر الحديث لم تعد الدولة مجرد دولة حارسة كما كانت، وإنما أخذت تتدخل بشكل متزايد في النشاط الاقتصادي القومي وفي الحياة الاجتماعية، فزادت أهمية الإنفاق العام لمواجهة أوجه التدخل المتعددة التي صار لزاماً على الدولة إشباع حاجات الأفراد ، كما أصبحت النفقات العامة أداة فعالة في التأثير على الهيكل الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق التوازن المطلوب بين الأفراد، ولقد أدت هذه التطورات إلى خروج الموازنة العامة للدولة على منطق التوازن الحسابي (توازن النفقات مع الإيرادات حسابياً) الذي كان

سائدا في الفكر التقليدي، وأمكن زيادة الإنفاق العام لتحقيق الأغراض والأهداف للدولة الحديثة كافة على الرغم من احتمال وجود عجز في الموازنة العامة للدولة، ولقد أظهرت التجارب والتطبيقات المالية الحديثة فكرة إحداث عجز منظم في الموازنة العامة لتحقيق التوازن الاقتصادي ومحاربة الآثار الضارة للدورات الاقتصادية. (المهاني، 2013)

2-1-4 أركان الإنفاق الحكومي

أولاً - الإنفاق الحكومي للمبلغ النقدي : حيث تنفق الدولة المبالغ النقدية للحصول على ما يلزمها من سلع وخدمات، ويعد إنفاق المبالغ النقدية الأسلوب الاعتيادي لحصول الدولة على حاجاتها وتسديد المستحقات من فوائد وأقساط الدين العام (طاقة، 2010).

وتحتاج الدولة إلى إنفاق المبالغ المالية، لشراء الموارد والخدمات اللازمة لإشباع الحاجات العامة، ويميز الإنفاق النقدي بأنه لا تلجأ الدولة فيه إلى مصادرة ممتلكات الافراد للحصول على احتياجاتها، أو تسخير الأفراد لمصالح الدولة الخاصة.

ثانياً - جهة إصدار المبالغ: ويشترط في الإنفاق الحكومي أن يكون المنفق عليها شخص معنوي عام، حيث تعد الطبيعة القانونية للشخص المنفق عنصر أساسي في تحديد نوع النفقة. (الصعيدي، 2000)

وتعد الطبيعة القانونية لشخص الإنفاق هي ما تميز النفقات الحكومية التي ينفقها الأشخاص المعنوية الخاصة، حيث تكون جهة الإنفاق الحكومي هي الدولة وهيئاتها العامة، والمؤسسات العامة. (العناني، 1992)

ثالثاً - الهدف من الإنفاق: يجب أن يكون الهدف من الإنفاق الحكومي هو تحقيق منفعة عامة، بحيث يتحقق نفع عام يشبع حاجة عامة (العلي، 2003).

ويرى العاني (1992) بأن أهم أهداف الإنفاق الحكومي هو تحديد الغرض منه، ويجب أن يشتمل على منافع تؤدي إلى أغراض اجتماعية، واقتصادية، وأن أي إنفاق يصرف لحاجات خاصة لا يعتبر إنفاقاً عاماً.

وأن الموظف الذي يستغل المال لمنفعته الشخصية يعتبر قد أساء استخدام أموال الدولة.

2-1-5 قواعد الإنفاق الحكومي :

يحكم الإنفاق الحكومي بقواعد يجب أخذها بعين الاعتبار، وهي ثلاثة قواعد تتمثل كل من قاعدة المنفعة، والقاعدة الاقتصادية، وقاعدة الترخيص، باعتبار أن الإنفاق الحكومي أداة من أدوات السياسة المالية التي تهدف إلى تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية، فإن أقرارها يكون بعد التقيد بجملة من الضوابط والمعايير ومراعاة للقواعد الثلاثة للإنفاق الحكومي، وذلك تجنباً لأي آثار سلبية نتيجة الإقرار العشوائي لهذه النفقات. (كريم، 2010)

أولاً - قاعدة المنفعة: وتوجب هذه القاعدة أن يهدف الإنفاق الحكومي إلى تحقيق منفعة عامة يحددها القرار السياسي والاقتصادي، وتتحقق باستعمال الإنفاق الحكومي في مختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية، وتترك هذه المنفعة وراءها تحقيق استقرار اقتصادي، وعدالة اجتماعية، وتنمية اقتصادية، ورفع مستوى ثقافي أو صحي.

ثانياً - القاعدة الاقتصادية: وتوجب هذه القاعدة أن تتجنب الإدارات التقدير والتبذير، أي أن تقوم الإدارة بترشيد الإنفاق، وإدارته إدارة واعية ورشيده، عندئذ تقوم هذه الإدارة بإنفاق ما يلزم من أموال مهما بلغت كميتها في الأمور الجوهرية.

ثالثاً - قاعدة الترخيص: وتعني هذه القاعدة عدم جواز الصرف والارتباط بالصرف إلا بحصول الإذن بذلك من الجهات المختصة، سواء كانت السلطة التشريعية، كما هو الحال في عموم الموازنة العامة أو الجهات الإدارية المخولة قانوناً بالصرف، وتنظم القوانين المالية في الدولة كل

ما يتعلق بصرف النفقات العامة وإجراءاتها والسلطة المختصة بالإذن بالصرف والجهات المختصة بالرقابة على تنفيذ النفقة العامة وأنواعها المتمثلة بما يلي:

- الرقابة الإدارية أو الداخلية التي تركز على عدم السماح بصرف أي مبلغ إلا إذا كان في الأوجه الواردة في الموازنة العامة.
- الرقابة الخارجية المستقلة التي يجريها ديوان المحاسبة أو جهات الرقابة المالية.
- الرقابة البرلمانية التي تقوم بها السلطة التشريعية.

2-1-6 تصنيفات الإنفاق الحكومي :

أخذ الإنفاق الحكومي صوراً متعددة ومتنوعة، وهذا التنوع يزداد بتزايد وظائف الدولة وتزايد مظاهر تدخلها في الحياة العامة للمجتمع، وبما أن الأنواع المتعددة للنفقات العامة تختلف فيما بينها، سواء من ناحية مضمونها، أو من ناحية أثارها الاقتصادية ونتائجها المالية، فقد وضع علماء المالية العامة تقسيمات متعددة للنفقات العامة ونبين فيما يلي أنواع هذه التقسيمات التي تنضوي في فئتين أساسيتين هما: التقسيمات الاقتصادية، والتقسيمات الوضعية.

ولم يكن موضوع تقسيم النفقات العامة ظل الدولة الحارسة على قدر كبير من الأهمية، وذلك نظراً لانحصارها في نطاق ضيق لا تتجاوزه الدولة، ومع تطور دور الدولة وخروجها من الدولة الحارسة إلى الدولة المنتجة وما صاحب ذلك من تطور في النفقات العامة سواء في حجمها أو في أنواعها، زاد من أهمية تصنيف النفقات بشكل يسهل من صياغة وإعداد الميزانية بهدف ضمان تحقيق الكفاءة والفعالية في تنفيذها. وفي هذا الصدد فإن الإنفاق الحكومي يصنف وفقاً للمعايير التالية: (كريم، 2010)

أولاً- **التقسيم الاقتصادي:** وينقسم من التقسيم الاقتصادي للإنفاق الحكومي فرعين أساسيين وهما النفقات الجارية، والنفقات الرأسمالية، كما يلي :

1- النفقات الجارية: وهي الإنفاقات التي تتفقها الدولة بصفة متكررة لتقديم الخدمات للمواطنين

لمواجهة الالتزامات المستحقة بموجب التشريعات المعمول بها. (جرادات، 1997)

وتتضمن هذه النفقات على مشتريات الحكومة من مستلزمات الإنتاج والسلع الاستهلاكية والخدمات اللازمة لتسيير المرافق العامة، والقيام بالوظائف التقليدية للدولة بصفة عامة، والوظيفة الإدارية بصفة خاصة (عثمان، 2003)

وقد أشار (الزيادات، 2000) إلى أن النفقات الجارية هي النفقات التي توجه بشكل مباشر إلى الخدمات مثل: خدمات التعليم، والصحة ونفقات أخرى عامة، مثل دعم بعض السلع الضرورية، وفوائد القروض الداخلية والخارجية، والبعثات العلمية، ودعم المؤسسات الحكومية، التي تصنف ضمن برامج مستقلة تتبع لوزارة المالية، بغض النظر عن الجهة المستفيدة من الإنفاق.

2- النفقات الرأسمالية: وهي النفقات التي تخص تكوين رؤوس الأموال العينية أي النفقات التي تهدف إلى تنمية الثروة القومية (شهاب، 2004).

وهذه النفقات هي التي تقوم الدولة من خلالها بتحريك النشاط الاقتصادي بشكل مباشر أو غير مباشر، وبالتالي فإنه يدخل في العملية الإنتاجية، وهذه العملية لها تأثير مباشر في رأس المال النقدي، وكافة الفعاليات الاقتصادية، والإنتاجية. أي أن يكون الاستثمار في الأصول الثابتة لفترات زمنية طويلة عند قيام الدولة بإنشاء مباني أو مشاريع إنتاجية أو إقامة طرق، وغير ذلك، ويطلق على هذا النوع من الإنفاق اسم الإنفاق الاستثماري لزيادة الإنتاجية في المشاريع الاستثمارية التي تتولى الدولة الإشراف عليها، وخلق ثروات جديدة وذلك نتيجة لاستبدال أصول ثابتة جديدة محل أصول مستهلكة، أو بواسطة إحلال آلات ومعدات حديثة تكنولوجياً، بدلاً من أخرى قديمة. (الزيادات، 2000)

ثانياً- التقسيم العلمي: وينبثق عن التقسيم العلمي للإنفاق الحكومي عدة تقسيمات كما يلي:
(العلي، 2009)

1- الإنفاق الحكومي حسب انتظامه : النفقات العادية هي النفقات التي تظهر بصفة دورية محددة ومتكررة، كما أن هذه النفقات تستخدم لإشباع حاجة دائمة للدولة مثل: الرواتب والأجور ونفقات الصيانة والصحة والتعليم وغيرها، ويكون تمويلها عن طريق الإيرادات الضريبية والرسوم التي تتصف بنفس الصفات، أما النفقات غير العادية فهي النفقات التي تتجدد بصورة دورية، وعادةً ما تظهر الحاجة إليها في اوقات الطوارئ، أو في حال الاستثمار.

2- الإنفاق الحكومي من حيث المقابل: وتقسّم النفقات من حيث المقابل إلى نفقات حقيقة وتتم بمقابل مادي تدفعه الدولة للحصول على السلع والخدمات، وعليه فهي تمثل تياراً نقدياً من قبل الدولة يقابله تيار آخر من قبل الأفراد، ونفقات تحويلية وهي نفقات لا تتم بمقابل معين، أي انها تمثل تياراً نقدياً من قبل الدولة لا يقابله تيار من قبل الأفراد بسلعة أو بخدمة معينة ومثال ذلك نفقات دعم السلع والضمان الاجتماعي ونفقات أقساط الدين العام. ويقسم الإنفاق من حيث المقابل إلى نوعين:

أ. الإنفاق التحويلي الاقتصادي: وتهدف هذه النفقات إلى إعانة بعض المنشآت الإنتاجية لتكفل

حد أدنى من العائد لتتمكن من الاستمرار في العملية الإنتاجية. (عبدالفتاح، 1990)

ب. الإنفاق التحويلي المالي: وتتمثل هذه النفقات بالمبالغ التي تخرج من ذمة الدولة المالية لخدمة الدين العام واستهلاكه.

ج. النفقات التحويلية الاجتماعية: وتتمثل بالمبالغ التي تدفع بقصد تحقيق أهداف اجتماعية وخاصة، ولمسائل تحسين المستوى الاجتماعي. (الصعيدي، 2000)

3- الإنفاق الحكومي من حيث نطاق سريانه: ويقسم الإنفاق الحكومي من حيث سريانه إلى

نفقات مركزية وتتولى إنفاقها الحكومة المركزية مثل نفقات وزارة الدفاع، وأخرى محلية تقوم

بإنفاقها الإدارات المحلية. (كريم، 2010)

4- الإنفاق الحكومي من حيث آثاره: يقسم الإنفاق الحكومي إلى نفقات إنتاجية وهذه النفقات

لها مردود اقتصادي يسهم في تكوين رأس المال للدولة وتوسيع الطاقة الإنتاجية لها، أما النوع

الثاني فهي النفقات الاستهلاكية ليس لها مردود مادي لكونها تخدم مشاريع تتعلق بالبنية التحتية

للدولة. (العلي، 2009)

ثالثاً- التقسيم التطبيقي للإنفاق الحكومي : وينبثق عن التقسيم العلمي للإنفاق الحكومي عدة

تقسيمات كما يلي:

1- التقسيمات الإدارية : وهو التقسيم الذي يوضح العلاقة بين إدارات الدولة والأنشطة التي

تقوم بها، حيث يهدف هذا التقسيم إلى تبويب النفقات العامة إلى أجزاء مستقلة، كل جزء خاص

بوزارة معينة، أو وحدة إدارية، كما يخصص باب لبعض النفقات ذات الطبيعة الخاصة، كالرواتب

التقاعدية والالتزامات الدولية، وبعد ذلك يتم تقسيم هذه التبويبات إلى أقسام كل منها يمثل دائرة أو

مديرية أو هيئة مع إيضاح تابعيتها لأي وزارة. (الكرخي، 1999)

2- التقسيمات الوظيفية : ويتم توزيع الإنفاق الحكومي على الأنشطة قامت بتمويلها كالتعليم

والصحة والدفاع، وهذا التقسيم يهتم بالتعرف على طبيعة الأنشطة التي قامت بها الحكومة

وبالتالي يتم تقييم مدى كفاءة القطاع العام في إنتاجها (العمر، 2002)

2-1-7 تقسيم الإنفاق الحكومي في الموازنة العامة في الأردن

يتم تقسيم الإنفاق الحكومي في الأردن على الأسس التالية:

1. التقسيم الوظيفي : وتظهر فيه النفقات العامة على أساس وظائف الدولة إلى عدة قطاعات وكل قطاع يعطى رقماً مسلسلاً.
2. التقسيم الإداري: ويظهر فيه نفقات كل وزارة أو مؤسسة عامة أو هيئة حكومية لوحدها ويخصص لها فصل مستقل.
3. التقسيم النوعي: ويتم تقسيم نفقات على أساس طبيعة النفقة إلى جارية ورأس مالية، حيث تقسم النفقات في كل فصل من الفصول السابقة إلى أربع مجموعات كما في الجدول رقم (1)

الجدول (1)

تقسيم النفقات الحكومية في الموازنة العامة الأردنية

التقسيم الوظيفي	التقسيم الإداري	التقسيم النوعي
1. الإدارة العامة	الفصل (1) الديوان الملكي	المجموعة (100)
2. الدفاع والأمن العام	الفصل(2) مجلس الأمة	101 الموظفون المصنفون
3. الشؤون الدولية	الفصل(3) مجلس الوزراء	102 الموظفون غير المصنفين
4. الإدارة المالية	الفصل (4) ديوان المحاسبة	103 الموظفون بعقود
5. خدمات التنمية الاقتصادية	الفصل(5) وزارة التنمية الإدارية	104 أجور العمال
6. الخدمات الاجتماعية	الفصل(6) ديوان الخدمة المدنية	105 غلاء المعيشة الشخصي
7. الخدمات الثقافية والاجتماعية		106 غلاء المعيشة العائلي
8. خدمات الاتصال والتنقل		المجموعة (200) النفقات التشغيلية
		107 العلاوة الأساسية
		108 العلاوة الفنية
		المجموعة (300) النفقات التحويلية
		301 ضمان اجتماعي
		302 مساهمات
		المجموعة (400) النفقات الأخرى
		401 أثاث
		402 أجهزة وآلات ومعدات

2-1-8 أسباب تزايد حجم الإنفاق الحكومي:

إن سلامة مالية الدولة تقتضي التزام مختلف الوحدات المكونة للاقتصاد العام عند قيامها بالإنفاق الحكومي باحترام بعض المبادئ أو الضوابط، وحتى يحقق هذا الإنفاق آثاره المنشودة من إشباع الحاجات العامة، يجب أن تستهدف النفقات العامة تحقيق أكبر قدر من المنفعة القصوى للمجتمع من ناحية، وأن يتم هذا عن طريق الاقتصاد في النفقات العامة من ناحية أخرى.

كما أن زيادة النفقات الحكومية لا تعني بالضرورة زيادة المنفعة العامة المترتبة عليها، كما لا تؤدي حتماً إلى زيادة التكاليف العامة على الأفراد كنتيجة لتلك الزيادة، إذ أنها ترجع إلى أسباب تزيد في حجم النفقات الحكومية في زيادة المنفعة العامة المترتبة عنها، أو لأسباب تزيد من المنفعة الحقيقية للنفقات الحكومية على الأفراد. (كريم، 2010)

ولتحقيق أكبر قدر من المنفعة العامة وخفض زيادة الإنفاق الحكومي لا بد من الأخذ بعين الاعتبار ضوابط الإنفاق الحكومي والتي أشار إليها (المهياني، 2013) وهي:

أ. ضابط المنفعة العامة : أن معرفة مبلغ الإنفاق العام الذي ينفق على وجه معين له فائدته، حتى لو استحال قياس المنفعة التي تعود على المجتمع منه، وتتمثل هذه الفائدة في إفساح المجال أمام الرأي العام والسلطة التشريعية لمراقبة الحكومة وهي بصدد توزيع مبالغ النفقات العامة بين وجوه الإنفاق المختلفة .

ب. ضابط الاقتصاد في الإنفاق: يتعين على سائر الهيئات والمشروعات العامة في الدولة مراعاة الاقتصاد في إنفاقها، والاقتصاد في الإنفاق لا يقصد به الحد من الإنفاق والتقليل منه إذا كانت هناك أسباب ضرورية تبرره.

ج. تقنين النشاط المالي والإنفاق العام: ف فيما يتعلق بتقنين القواعد الإجرائية للإنفاق العام، فإن القوانين المالية في الدولة تنظم كل ما يتعلق بصرف النفقات العامة أو إجرائها فتحدد السلطة التي تأذن بالإنفاق العام وتوضح خطوات الصرف والإجراءات اللازمة بالنسبة لكل منها حتى تؤدي النفقة العامة في موضعها وينجم عنها فعلا النفع العام الذي تستهدفه.

أما فيما يخص تزايد النفقات الحكومية فالزيادة الحقيقية للنفقات الحكومية هي زيادة المنفعة الحقيقية المترتبة على هذه النفقات وزيادة عبء التكاليف العامة بنسبة ما، كما تشير إلى ازدياد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين.

كما أن الزيادة الحقيقية للنفقات الحكومية في شتى الدول في السنوات الماضية يشير إلى الزيادة المضطربة في حجم النفقات والتي ترجع إلى أسباب متعددة تختلف باختلاف مستوى التطور في كل دولة من الدول وهي: أسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية وإدارية ومالية بالإضافة إلى أسباب حربية .

وتخضع الزيادة في الإنفاق الحكومي إلى عدة أسباب اقتصادية وسياسية واجتماعية وأسباب إدارية لها تأثير مباشر في تزايد الإنفاق الحكومي وهي كما يأتي :

أولاً- الأسباب الاقتصادية: إن حركة الدورة الاقتصادية تدفع بالدولة إلى التدخل لزيادة نفقاتها العامة خصوصاً وانها أثبتت بأنها من أهم حلول الأزمات الاقتصادية كالكساد، والذي يحتم على الدولة التدخل لزيادة الطلب الكلي الفعال بشكل يسمح بتنشيط عجلة الاقتصاد وتصريف الإنتاج، كما ان التنافس الاقتصادي الدولي وتخوف الدولة من عدم قدرة صناعاتها الناشئة وصادراتها بصفة عامة من عدم القدرة على المنافسة يدفعها إلى تقديم المزيد من الإعانات للمشروعات الوطنية لتدعيم قدرتها التنافسية، ويبرز ذلك خصوصاً في الدول

النامية التي ينخفض فيها نشاط القطاع الخاص مما يتطلب من الدولة تعويض النقص.(الوادي، 2007)

كما تتبثق العديد من الأسباب الاقتصادية نظراً للتطور التكنولوجي الذي أدى إلى وجود سلع اجتماعية جديدة بالإضافة إلى اتساع مسؤولية الدولة عن التنمية الاقتصادية وزيادة الدخل القومي وانتشار المشروعات العامة والدعم الذي تقدمه الدولة للمنتجين والمصدرين المحليين وحدوث الدورات الاقتصادية، وفيما يلي توضيح لأهم هذه الأسباب من وجهة نظر الباحثين التي يرونها أسباب اقتصادية مباشرة تسهم في زيادة الإنفاق الحكومي:

أ. أنتشار المشروعات العامة: يشكل تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية أثراً في ازدياد الإنفاق الحكومي، وذلك بسبب توسعة المشروعات القائمة، وأنشاء مشروعات جديدة للمساهمة في زيادة المعروض من السلع والخدمات الضرورية والتي يحتكرها القطاع الخاص في بعض الأحيان، أو السلع التي لا يرغب القطاع الخاص بإنتاجها كونها تحتاج إلى رأس مال كبير ومردودها المالي غير مجدي للربح (عبيد، 2015)

ب. نمو الدخل القومي: ساعدت الزيادة في معدلات الدخل القومي على زيادة حجم الإنفاق الحكومي حيث أن العوائد التي يحصل عليها أصحاب عناصر الإنتاج والتي من مجموعها يتكون الدخل القومي تمكن الدولة من الحصول على نسبة معينة من هذه العوائد عن طريق الضرائب والرسوم أي أن هناك علاقة طردية بين الدخل القومي والإنفاق الحكومي.(الوادي، 2007)

ج. دعم المنتجين والمصدرين المحليين: يؤثر دعم المنتجين والمصدرين في زيادة الإنفاق الحكومي، حيث أن الدولة تقدم الإعانات المالية لتشجيع المنتجين على إنتاج السلع الضرورية وعرضها في السوق بأسعار مناسبة. (كريم، 2010)

د. الدورات الاقتصادية: تعمل الدولة على زيادة نفقاتها العامة في فترة الكساد فهي تعمل على زيادة الطلب الفعال من خلال تشغيل أكبر عدد ممكن من القوى العاملة في المشاريع الخدمية والإنتاجية مما يؤدي بالعاملين بإنفاق الأجور على السلع والخدمات لإشباع حاجاتهم، أما في فترات الازدهار فالدولة تقوم بإنشاء المشاريع وتوسيع القائم منها مع فرض ضرائب إضافية للحد من ارتفاع معدلات التضخم.

ثانياً- الأسباب الاجتماعية: أدى ميل الناس في العصر الحديث إلى التركيز في المدن والمراكز الصناعية إلى ازدياد حجم الإنفاق الحكومي وذلك من خلال زيادة المخصصات للخدمات التعليمية والصحية والثقافية والخدمية والبنية التحتية، ويعود ذلك إلى ازدياد متطلبات السكان.(ميلاد، 2004)

ثالثاً- الأسباب الإدارية: ساهم سوء التنظيم الإداري وازدياد أعداد العاملين في زيادة النفقات الإدارية في ظاهرة ملموسة في الكثير من الدول النامية ويزداد الأمر سوءاً انخفاض الكفاءات في أجهزة الدولة لأنه كلما قلت مقدرة العاملين ازدادت الحاجة إلى عدد أكبر من العاملين وبالتالي يزيد حجم الإنفاق الحكومي بحسب الزيادة.(الطوخي، 1984)

كما أنه من العوامل المؤدية إلى زيادة النفقات الحكومية هو طبيعة القطاع الحكومي الذي يتميز بانخفاض إنتاجية العمل، ومع التقدم الاقتصادي تزيد الخدمات الحكومية التي تكون مكثفة العمالة وبما أن الإنتاجية للعمل منخفضة فإن تزايد الخدمات يؤدي إلى تزايد حجم العمالة ومن ثم الأجور المدفوعة نتيجة الخدمات.

رابعاً- الأسباب السياسية: تسهم الجوانب السياسية في انتشار المبادئ الديمقراطية والاشتراكية وتعمق مسؤولية الدولة تجاه أفرادها وخروج الدول أو المجتمع عن العزلة في مجال العلاقات الخارجية إلى الانفتاح.

ويترتب على الانفتاح والخروج عن العزلة آثار تزيد من حجم الإنفاق الحكومي تعود للأسباب التالية:

أ. إيلاء الاهتمام بضرورة رفع قيمة الرواتب لأصحاب الدخل المحدودة، من خلال زيادة المشاريع الاجتماعية وتقديم الخدمات لها، ويعود سبب ذلك إلى انتشار المبادئ الديمقراطية والاشتراكية. (الصعيدي، 2000)

ب. تزيد الأحزاب السياسية إلى زيادة النفقات الحكومية، وذلك لزيادة الإعانات التي تقدمها الدولة للأحزاب السياسية.

2-1-10 الآثار الاقتصادية للإنفاق الحكومي :

تحدث النفقات الحكومية آثاراً اقتصادية مباشرة في الناتج القومي، من خلال تأثيرها على قدرة الأفراد ورغبتهم في العمل والادخار والاستثمار، وتأثيرها على تحويل عناصر الإنتاج، وفي القوى المادية للإنتاج وعلى الطلب الفعلي وذلك من خلال استعراضنا للآثار المباشرة فيما يلي :

1- الآثار المباشرة على الاستقرار الاقتصادي: يتعرض الاقتصاد القومي إلى حالة الانكماش

في الاقتصاد أو حالة الكساد التضخمي، ففي حالة الانكماش يقل الطلب الكلي عن العرض الكلي، أي في هذه الحالة يقل فيها حجم الإنفاق القومي الذي هو مجموع ما ينفقه الأفراد والهيئات الخاصة والعامة في شراء السلع والخدمات الاستهلاكية والسلع والخدمات الاستثمارية عن إجمالي الإنتاج القومي، أو هو بمعنى آخر كمية قليلة من النقود تطارد كمية كبيرة من السلع فيؤدي ذلك إلى انخفاض في الأسعار ونقشي البطالة بمعدلات تتزايد كلما اتسعت الفجوة الانكماشية، وهي مقدار الزيادة في العرض الكلي عن الطلب الكلي. (الباشا وآخرون، 1983: 147) أما في حالة التضخم فيكون هنالك قصور في العرض الكلي عن مواكبة الطلب الكلي، أي هي الحالة التي يفوق فيها إجمالي الإنفاق القومي، وبمعنى آخر انه كمية من النقود الكبيرة تطارد كمية من السلع القليلة. (العلي، 2009: 90)

2- الآثار المباشرة على الإنتاج: يحقق الإنفاق الحكومي آثاراً مباشرة على الإنتاج عن طريق

التأثير في هيكل الإنفاق القومي، الذي يحتوي على الإنفاق الخاص والإنفاق العام، ويكون

تأثير هيكل الإنفاق القومي عن طريق التغيير في الإنفاق العام على الاستهلاك او على

الاستثمار أو على الأثنين معاً (دويدار، 1996: 105). وذلك من خلال الآثار التالية :

أ. الآثار على قدرة الأفراد على العمل والادخار والاستثمار: حيث أن النفقات العامة تزيد من

قدرة الأفراد على الاستثمار وتزيد من قدراتهم على العمل.(فرهود، 1981)

ب. الآثار على المقدرة القومية الإنتاجية: ويؤدي الإنفاق الحكومي إلى التأثير في الناتج

القومي، بصورة كبيرة من خلال تأثيره على انتقال عناصر الإنتاج بين الاستخدامات

والأماكن المختلفة من القطاع الخاص إلى القطاع العام، ومن نشاط اقتصادي إلى نشاط

اقتصادي آخر، ومن مشروع الى مشروع آخر.

ج. الآثار على الطلب الفعلي: حيث يشكل الإنفاق الحكومي جزءاً هاماً من الطلب الفعلي،

يزداد أهمية مع ازدياد تدخل الدولة، وعلى ذلك فإن الإنفاق الحكومي يؤدي دوراً هاماً في

مستوى التشغيل الكلي، ومستوى الناتج القومي الجاري، وذلك عن طريق تأثيرها على

مستوى الطلب الفعلي. (المحجوب، 1990)

3- الآثار المباشرة على توزيع الدخل القومي: وهي الكيفية التي يوزع فيها الدخل القومي بين

فئات المجتمع ويمكن أن يلخص أثر الإنفاق الحكومي على توزيع الدخل العام بعدة عوامل

كما يلي (دويدار، 1996):

أ. مقدار ما يمتلكه الفرد من وسائل انتاج تمكنه من أن يختص بجزء من الناتج الصافي

للجماعة، وزيادة وسائل الانتاج عن حد معين تحت سيطرة فرد أو مجموعة من الأفراد

تعطيهم قوة اقتصادية إضافية لتمكنهم من الحصول على الجزء الأكبر من الناتج

الصافي.

ب. النفوذ الشخصي والسياسي الذي يسمح لبعض الفئات بالحصول على نصيب من الدخل

أكبر مما يتناسب مع عملهم أو مع ما تحت سيطرتهم.

وبناء على ما سبق فإن أثر الإنفاق الحكومي على توزيع الدخل القومي يكون عن طريق زيادة القوة الشرائية لدى بعض الأفراد عن طريق الإعانات النقدية أو لدى بعض الوحدات الإنتاجية عن طريق الإعانة المباشرة.

4- الآثار المباشرة على الاستهلاك القومي: ويؤثر الإنفاق الحكومي في الاستهلاك حيث أن

الاستهلاك يتأثر بالإنتاج بشكل مباشر ومن خلال ما يعرف بأثر المضاعف والمعجل- المضاعف هو المعامل العددي الذي يوضح مقدار الزيادة في الدخل القومي الناتجة عن الإنفاق الحكومي، من خلال ما تؤدي له الزيادة من تأثيرات في الاستهلاك، أما المعجل فتأثيراته تكون على الاستثمار، فمن خلال أثر المضاعف (من خلال تأثيره على الاستهلاك) ستؤدي الزيادة الحاصلة في الإنفاق الحكومي إلى زيادات في الدخل تفوق حجمها في الزيادة الأولية في الإنفاق النقدي، وبعدها يبدأ تأثير المضاعف في الاستهلاك، تبدأ تأثيرات أخرى في الاستثمار تعرف بأثر المعجل وهو مشتق من الطلب على أموال الاستهلاك حيث أن الزيادة في ذلك الطلب تؤدي إلى تغيير في الإنفاق الاستثماري من خلال زيادة الطلب على وسائل الإنتاج كالآلات والمعدات، ويفسر ذلك بأن الزيادة في الدخل بقيمة المضاعف ستؤدي إلى زيادة الطلب على أموال الاستهلاك، ثم يجد المنتج نفسه عاجزاً عن تلبية الطلب الاستهلاكي في ظل الإمكانيات الحالية له، وبالتالي تحدث زيادة في الإنفاق الاستثماري لشراء السلع التي تلبى الطلب الاستهلاكي . (عبيد، 2015)

مما سبق يتبين للباحث أن التطور في الدولة وتطور نشاطها الاقتصادي أدى إلى زيادة الإنفاق الحكومي، مما أدى إلى أن يكون الإنفاق الحكومي أحد وسائل السياسة المالية في النظم الاقتصادية، وتبرز أهمية الإنفاق الحكومي من أثره المباشر على الاقتصاد، ولا بد من ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وزيادة حجم الإنفاق الحكومي الذي يهدف إلى تحسين معدلات النمو الاقتصادي التي تسهم بالتخفيف من مشكلات الفقر والبطالة.

المبحث الثاني

عائدات الضرائب

2-2-1 تمهيد:

تحتل الضرائب مكانة هامة في النظريات المالية العامة، ويعود الاهتمام بالضريبة من أنها تمثل أهم صور الإيرادات العامة للدولة، كما أن الضريبة تلعب دوراً هاماً في تحقيق السياسات المالية للدولة، كما أنها بالإضافة إلى ما تمنحه للدولة من فوائد إلا أن هنالك العديد من المشكلات الفنية والآثار الاقتصادية التي تتعرض لها عند فرض الضريبة.

كما ترجع أهمية الضرائب بالنسبة للدولة ليست لأنها أداة تمويلية فحسب، ولكن هنالك العديد من النتائج الإيجابية التي لا يستهان بها في دعم الموازنة العامة باعتبارها إحدى الأدوات المهمة للسياسة الاقتصادية للدولة، وعلاوة على ذلك لما تحققه من أهداف في كافة المجالات، واستخدام عائداتها كتعويض للإنفاق الحكومي. (الجندي، 2006)

وتتمثل الضريبة في مساهمة تأخذ في صورة عينة أو نقدية، ويجبر بعض الأفراد سواء كانوا أشخاصاً طبيعيين أو معنويين على تقديمها للدولة بغض النظر عما إذا كانوا يستفيدون أم لا من الخدمات العامة التي تقوم بها الدولة، ودرجة استفادتهم من هذه الخدمات التي تفرض عليهم لأغراض مالية أو سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية. (دويدار، 1996)

وبغرض التعرف على الضرائب لا بد من أن نتعرف على خصائصها، وأهدافها وأهميتها، وأهم القواعد التي تحكم الضرائب وهذا ما سنتناوله في هذا المبحث.

2-2-2 مفهوم الضرائب

يعود تاريخ الضرائب إلى نشأة الإنسان على شكل مجتمعات، وقد اختلفت الضرائب باختلاف دورها ومن فترة إلى أخرى، أما بالنسبة للضريبة في العصر الحديث لا يمكن أن تستقطع دون أن تثير انعكاسات أو نتائج على الإهلاك والادخار والإنتاج والاستثمار، وهذا الأثر يختلف بطبيعة اختلاف التكوين الاقتصادي والسياسي للدولة، بالإضافة إلى مراحل النمو التي وصلت له الدولة، حتى أصبح للضريبة مفهوم عصري يقوم على اعتبارها إحدى الوسائل المالية التي تمكن الدولة من التدخل في النشاطات الاقتصادية والاجتماعية، وتوجيه هذه النشاطات توجيهاً سليماً. (المهايني والخطيب، 2003)

وقد اختلف المفكرون والاقتصاديون في إيجاد مفهوم مجمع عليه في تعريف الضريبة وذلك بسبب تطور الفكر الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، لذا ولما تقتضيه الدراسة الحالية سيقوم الباحث بعرض أهم التعريفات المتعلقة بالضريبة كما يلي:

الضريبة هي فريضة مالية تستوفيها الدولة وفقاً لقواعد تشريعية مقررة بصورة الزامية ونهائية، وتفرض على المكلفين تبعاً لمقدرتهم على الدفع ولغاية توفير الاموال اللازمة لتغطية نفقات الدولة ولتحقيق اهداف مالية واقتصادية واجتماعية. (طاقة والعزاوي، 2010).

وقد عرفت بأنها فريضة نقدية يدفعها الفرد للدولة أو الهيئات العامة المحلية بصفة نهائية مساهمة منه في تحمل التكاليف والأعباء العامة، دون ان يعود عليه نفع خاص مقابل دفع الضريبة. (كشاش، 1999)

ويعرفها (الخصاونة، 2010) بأنها الزيادة في قيمة السلعة او الخدمة نتيجة تحويلها الى منتج اخر او نتيجة اعادة بيعها في مراحل التوزيع المختلفة (جملة- تجزئه).

ويرى بعض الباحثين بأنها ما يمثل الفرق بين سعر البيع الخاص للسلع والخدمات وبين تكلفة شراء المواد وعناصر الانتاج الداخلة في تصنيع السلعة او تأدية الخدمة.(أبو عوده، 2015) ومن جهة أخرى ، فبفرض الضرائب تقرر الحكومة كيف ستأخذ الموارد الضرورية من الاسر وقطاعات الاعمال لوضعها في خدمة الاستهلاك والاستثمار العام والاموال التي تجبى من الضرائب هي، العربة التي تتحول بواسطتها الموارد الحقيقية من سلعة خاصة الى سلع عامة.(سامو يلسون واخرون، 2006).

كما أن الحكومات تنفق على برامج الاموال بشكل رئيسي من الضرائب، واي عجز يحدث يتم تسديده بالاقتراض من الشعب، وفي الاقتصاد تحتاج الدولة الى ما هو ابعد من تدفق اموال الضرائب، كالمصادر الاقتصادية النادرة، من ارض وعمال وراس مال، فعند حدوث حرب فإن الدولة تبدو وكأنها تفرض ضرائب لدفع نفقاتها، وعندما تعطي الحكومة منحة لبحث علمي فكأنها اعطت قطعة ارض كان من الممكن استخدامها لمكاتب تحولت الى مختبر.(أبو عوده، 2015)

2-2-3 خصائص الضرائب:

تتفرد الضرائب عن غيرها بخصائص معينة، وقد تناولت أدبيات الضرائب الإشارة إلى مجموعة من الخصائص التي تميز الضرائب عن غيرها من الإيرادات الأخرى وأهم هذه الخصائص ما يلي:

1- الضريبة تفرض من قبل الدولة: تقوم الإدارات الضريبية بتنفيذ إرادات السلطات العامة ولا

يمكن أن تلغى أو تعدل الضريبة إلا بالقانون.(ياسين، 2005)

2- **الضريبة التزام نقدي**: خلافاً لما ساد في القدم حيث ان الضريبة كانت تفرض عيناً، وذلك لعدم سيادة الاقتصاد النقدي، ولكن عند ظهور التقدم الاقتصادي والاجتماعي ظهرت عيوب الجباية العينية وصعوبتها، فأخذت الضريبة صفة الاستقطاع النقدي من مال المكلف.(المهياني وآخرون،2003). بمعنى أنها مبلغ مالي يدفعه المكلف إلى الدولة.

3- **شخصية الضريبة**: أي أن الضريبة على الدخل تستحق المكلف بشخصه سواء كان طبيعي أو معنوي، وتكون الضريبة مستحقة ويتابع تحصيلها من الشخص نفسه، وتأخذ بصورة نقدية.(حمدالله، 2005)

4- **الضريبة فريضة جبرية**: أي أن الضريبة تدفع جبراً والمكلف ليس حراً في دفعها، بل إن السلطات العامة هي التي تحدد مقدار الضريبة، وكيفية وموعد استحقاقها. (المهياني وآخرون، 2003)

5- **الضريبة تدفع دون مقابل وبصورة نهائية** : ويعني ذلك أن ما يتم دفعه لا ينعكس مباشرةً على منفعة شخصية أي بموجب مقابل ولا يعطي التالي أي حق خاص محدد على الدولة، فصيلة الضريبة تستعمل مع الإيرادات العامة وبالتالي تكون من أجل تأمين مصالح مشتركة وعامة، والدافع لها لا يأمل استردادها. (سلوم، 1990: 62)

5- **الضريبة تفرض وفقاً لمقدرة المكلفين**: حيث أن الضريبة تلقى على كل شخص قادر على الدفع تبعاً لمقدراته المالية، فالضريبة هي تقسيم الأعباء العامة بين الأفراد وفق مقدرتهم التكليفية.(المهياني وآخرون، 2003)

6- **سنوية الضريبة:** تسري الضريبة على إيرادات السنة المالية اثني عشر شهراً حيث أنه من المتعارف عليه أن مبدأ الضريبة مبدأ دوري والسنة المالية تبدأ باليوم الأول من كانون الثاني وتنتهي بالواحد والثلاثين من كانون الثاني من السنة نفسها. (حمدالله، 2005)

7- **الضريبة ذات أهداف متعددة:** ترمي الضرائب إلى تحقيق غايات مالية وأهداف اقتصادية واجتماعية، حيث أن النفقات المالية تتمثل في تغطية الإنفاق الحكومي للدولة، أما الأهداف الاقتصادية والاجتماعية فهي ما ينتج عن الضرائب من آثار اقتصادية واجتماعية لا تتعدى كونها نتيجة وليس غاية مقصودة، إلا أن التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي فرضت ظهور المالية المتداخلة قد حولت تلك الآثار التلقائية إلى آثار مقصودة، فأصبحت الضريبة في تطورها الأخير وسيلة في تحقيق التوازن الاقتصادي والتعجيل بالتنمية الاقتصادية. (الصافي، 1985)

2-2-6: أنواع الضرائب

تصنف الضرائب وفق اسس مختلفة من اهمها:

1. حسب الطبيعة الاقتصادية لوعاء الضريبة:

يتميز بين الضريبة على رأس المال الضريبة العقارية ربع رؤوس الاموال المتداولة، والضريبة على الدخل (ضريبة دخل الارباح وضريبة الرواتب والاجور)، والضريبة على الاستهلاك(الضريبة على المبيعات والضريبة على القيمة المضافة والضريبة على الانفاق الكمالي).

2. ضرائب مباشرة وضرائب غير مباشرة:

تستقر الضريبة المباشرة على المكلف ولا يستطيع نقل عبئها، ويتم تحققها بشكل إسمي بموجب جداول تحقق بالمكلفين وتفرض حين حصول المكلف على الدخل او راس المال

ومنها: الضريبة على دخل الارباح، الضريبة على المبيعات العقارية وضريبة ربع رؤوس الاموال المتداولة.

أما الضرائب غير المباشرة فهي الضريبة التي يدفعها مكلف ثم ينقل عبئها الى شخص اخر، وتفرض على واقعة معينة دون امكانية تحديد المكلف، كما انها تفرض عند استعمال الثروة ومنها: ضريبة الانتاج، الضرائب الجمركية وضرائب الاستهلاك.

وتعد الضريبة على القيمة المضافة من اهم الضرائب غير المباشرة وتم تطبيقها بأكثر من مئة دولة وبأشكال مختلفة، وتشكل هذه الضريبة في فرنسا (على سبيل المثال) ما يزيد عن 50% من اجمالي الموارد الضريبية، كما انها طبقت في العديد من الدول النامية ضمن سياسة الاصلاح الاقتصادي ومن بين هذه الدول: مصر، الاردن، المغرب وتونس، وبالتالي يتبين بأن التوجه الحديث في مجال الضرائب هو: "تخفيض الضرائب على مصادر تمويل الدخل والتركيز على اوجه استخدامات الدخل من خلال الضريبة على القيمة المضافة او الضريبة على المبيعات" مع مراعاة مبدأ العدالة الضريبية ما امكن من خلال زيادة الاعفاءات الشخصية والاجتماعية لذوي الدخل المحدود عند فرض ضريبة الدخل، وكذلك عن طريق اعفاء السلع الضرورية او إخضاعها لسعر منخفض خلال تطبيق الضريبة على الاستهلاك(الخطيب وشامية، 2002).

3. الضرائب النوعية والضريبة الموحدة على الدخل :

يعتمد نظام الضرائب النوعية على اساس التمييز بين الدخول وفقا لمصادرها، ثم إخضاع كل مصدر من مصادر الدخل الى ضريبة نوعية مستقلة لها وعاء وسعر خاص بها، إذ أن نظام الضريبة الموحد يعتمد على تدعيم الدخول دون تمييز بين طبيعة او مصدر هذه

الدخول واتباع اجراءات موحدة في التحقيق والتحصيل، وذلك بعد استبعاد مبالغ معينة لمراعاة الظروف الشخصية للمكلف، وتتميز الضريبة الموحدة على الدخل في العديد من دول العالم المتقدم وبعض الدول النامية (عبد الحميد، 2005).

2-2-7 أهمية الضرائب

تلعب الضرائب دوراً هاماً في تسيير أمور الدولة الحديثة فهي الممول الرئيسي لأنشطتها وموازنتها القومية، كما أنها تستخدم لتوجيه الاقتصاد القومي ولها أثر في السياسات المالية وكذلك في الفلسفة السياسية والاجتماعية للدولة، كما تعتبر الإيرادات الضريبية أهم موارد الدولة، حيث تشكل حصيللة الضرائب الجزء الأكبر من الإيرادات في معظم دول العالم، غير أن التركيز على الضرائب يختلف من دولة إلى أخرى، وذلك وفقاً للنظام الاقتصادي القائم ومدى توافر الموارد الاقتصادية (الذب، 2005)

1) ويرتبط اختيار النظام الضريبي بمعرفة الدولة والمسؤولين فيها عند إعداد النظام الضريبي بسائر الأوضاع الاقتصادية والسياسية في المجتمع، وبذلك فإن الدولة الرأسمالية تركز على الضرائب المباشرة، في حين الدولة الاشتراكية تركز على الضرائب الغير مباشرة، أما الدول النامية فلا يوجد لها هيكل ضريبي واضح ميزها، فالبعض من الدول النامية تركز على الضرائب المباشرة، والبعض الآخر يركز على الضرائب الغير مباشرة، ويرجع هذا القصور إلى أسباب متعددة ولعل أهمها: قلة الوعي الضريبي وضعف المقومات الفنية للأجهزة الضريبية (ابو شعبان، 2005)

2-2-8 مصادر الإيرادات الضريبية :

الإيرادات الضريبية من الأدوات التي تستخدمها الحكومة في تنفيذ خططها التنموية الشاملة وتوسعي دائماً إلى زيادة حصيلتها للحفاظ عليها من الهدر والضياع، كما أن الموارد الضريبية تعتبر مؤشراً حقيقياً يعكس مدى فعالية ونشاط الأداء الحكومي الاقتصادي، ومن المعروف أن الجانب المالي لأي دولة تتمثل في الغالب في الموارد الضريبية له أهمية خاصة، ويشكل جزءاً مهماً من إيرادات الدولة وعادة تتأتى من عدة مصادر من أهمها (ابوحشيش، 2004):

1. أرباح أو مكاسب الأنشطة المتعلقة بالحرف أو التجارة أو ممارسة المهن الحرة وغيرها من المهن، مهما كانت المدة التي جرت فيها ممارسة ذلك العمل أو تلك الحرفة أو التجارة أو المهنة أو أي معاملة أو صفة منفصلة تعتبر بمثابة عمل أو تجارة.
2. الرواتب والأجور والعلاوات والمكافآت من أي وظيفة بما فيه ذلك القيمة السنوية المقدرة للسكن أو المنامة أو المآكل أو الإقامة أو أي علاوة أخرى باستثناء بدل التمثيل وعلاوة الضيافة في جزء منها باستثناء علاوة الإعاشة والسفر، ويشترط في ذلك أن تنفق هذه العلاوات في سبيل الوظيفة على أن تنظم أحكام هذه الفقرة بتعليمات يصدرها المدير.
3. الفوائد والعمولات والخصومات وفروق العملة، أما الفائدة والعمولات على الديون المشكوك فيها لدى البنوك والشركات المالية، وشركات الإقراض المتخصصة المتعارف على وصفها بالفوائد والعمولات المتعلقة فتستوفى الضريبة عنها في سند قبضها وذلك وفقاً للتعليمات الصادرة لهذه الغاية .
4. المكاسب الناتجة عن أي عقد في الدولة كأرباح للمقاولات والتعهدات والعطاءات وعمولات الوكالات واتفاقيات التمثيل والوساطة التجارية، سواء مصدرها من داخل الدولة أو خارجها.
5. المكاسب الناتجة عن أي التزام وكذلك الدخل من أجور وأتعاب تقدير الاستشارات والخبرة والاشتراك في التحكيم وغير ذلك من أعمال .

6. بدل إجارة العقار وغيرها من الأموال الغير منقولة والعوائد والأقساط وسائر الأرباح الناشئة عنها وكذلك الدخول والمكاسب والتي تتأتى من ملك خلاف العقارات والأموال غير المنقولة الأخرى.

2-2-9 العلاقة بين الإنفاق الحكومي وعائدات الضرائب:

أن أساليب التمويل المتعددة سواء القروض من الأفراد أو القطاع المصرفي لا بد من سدادها بالنهاية من الضرائب، أو بعبارة أخرى إن الضرائب هي النفقة غير الظاهرة لأساليب التمويل الأخرى للإنفاق الحكومي، ومن ثم إذا كان الإنفاق الحكومي يعني استخدام جزء من موارد المجتمع وأن هذا الإنفاق له نفقة الفرصة البديلة فإن هذه النفقة تمثل الضرائب اللازمة لتمويل برامج الإنفاق الحكومي.

وتبرز أهمية الدور الذي تلعبه عائدات الضرائب في الإنفاق الحكومي بشقين رئيسيين وهما (العناني، 1992):

الشق الأول- الضريبة باعتبارها استقطاع جزء من الموارد المتاحة للقطاع: إن الانخفاض في موارد القطاع، هو الانخفاض للإنتاج، أما بالنسبة لنوعية السلع التي يتم تخفيض إنتاجها، فإن الأمر يتوقف كلياً على طريقة فرض الضرائب، حيث يؤدي فرض الضرائب إلى تخفيض إنتاج القطاع الخاص بوجه عام، وهذا التخفيض قد يصيب إنتاج الغذاء أو السيارات أو غيرها من السلع، ويتوقف مقدار انخفاض الإنتاج على مرونة الطلب والعرض لهذه السلع، وعلى ذلك يكون التوقع بفرض ضرائب على سلعة ما بتخفيض إنتاجها بشكل واضح، بينما في حالة فرض الضرائب على السلع الأساسية مثل الغذاء فلا يؤدي إلا إلى آثار طفيفة وغير واضحة على إنتاج هذه السلع، رغم انخفاض الإنتاج الكلي للقطاع الخاص

الشق الثاني- أسلوب فرض الضرائب يحدد بوضوح الأفراد الذين يتحملون نفقة الفرصة البديلة: أي يحدد المتحمل الفعلي لنفقة انخفاض انتاج القطاع الخاص بالقدر، ورغم ثبات الإنفاق العام، تؤدي الأساليب المختلفة بفرض الضرائب إلى تحمل الأفراد لأعباء مالية مختلفة، فعلى سبيل المثال تؤدي الضريبة التصاعدية على الدخل إلى تحمل أصحاب الدخل العالية بنصيب أكبر عما إذا فرضت الضرائب بنسب ثابتة أو فرضت على السلع بوجه عام والسلع الأساسية بوجه خاص، حيث يتحمل أصحاب الدخل المنخفضة بنصيب نسبي أكبر.

ويتضح من ذلك أن أسلوب تمويل الإنفاق العام له آثار تخصيصية (الانخفاض في إنتاج السلع) وله أيضاً آثار توزيعية (الأشخاص الذين يتحملون أعباء انخفاض الانتاج) وعليه فإن التحليل المتكامل للسياسات الحكومية، يتطلب التعرف بوقت واحد على سياسات الإنفاق والضرائب.

الفصل الثالث

منهجية الدراسة

الفصل الثالث

منهجية الدراسة

منهجية الدراسة:

قام الباحث من خلال هذا الفصل التطرق إلى التعريف بالمنهج الأمثل الذي سيخدم الدراسة، بالإضافة إلى التعريف بالمتغيرات الاقتصادية التي يتم اختيارها وسبب اختيارها مع الإشارة إلى مصادرها، وتوضيح الاختبارات الإحصائية التي تخدم متطلبات الدراسة والتي تم إدراجها، وأخيراً تبيان النتائج المتحصل عليها والاستنتاجات لتستخلص في الأخير مجموعة من التوصيات.

مصادر جمع المعلومات:

وتم الرجوع في جمع البيانات إلى المصادر التالية:

- أ. المصادر الثانوية: التي تتعلق بتغطية الإطار النظري للدراسة، والتي تم جمعها إلى الكتب والدوريات والمجلات العلمية المحكمة والرسائل الجامعية الدراسات السابقة بموضوع الدراسة.
- ب. المصادر الأولية: والمتعلقة بالبيانات والتي تم الحصول عليها من نشرات وزارة المالية.

الاختبارات المستخدمة:

بسبب التطور في مجال الاقتصاد القياسي وتحليل السلاسل الزمنية، فقد اهتمت الخصائص الإحصائية للسلاسل الزمنية باستقرار أو عدم سكون تلك السلاسل، وخاصة بعدما نشر Nelson & Plosser (1982) دراستهما التي أكدت فيها أن معظم السلاسل الزمنية المالية للولايات المتحدة الأمريكية تحتوي على جذر الوحدة (Unit Root) أي أن معظم السلاسل الزمنية غير ساكنة (Non-Stationary)، وبالتالي فإن تطبيق الأساليب القياسية التقليدية على بيانات غير ساكنة إحصائياً

سيؤدي إلى إظهار نتائج غير دقيقة أو زائفة، لذلك ستقوم الدراسة الحالية بتطبيق اختبارات جذر الوحدة مثل اختبار ديكي فولر (Dickey-Fuller) (Phillips Peron)، للتأكد فيما إذا كانت هذه البيانات للمتغيرات المدروسة ساكنة أم غير ساكنة.

وتسعى الدراسة الحالية للحصول على علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المشمولة في الدراسة، لذلك تم تطبيق أحد اختبارات التكامل المشترك (Co-Integration Test) الذي سيظهر وجود علاقة طويلة الأجل أم لا، وعند التثبت من وجود جذر الوحدة (Unit Root) في السلاسل الزمنية فيمكن الكشف عن ما إذا كان لديها اتجاه (Trend) أم لا، والمتوفرة ضمن أشكال اختبار ديكي فولر المطور (Augmented Dickey-Fuller)، مع تحديد عدد سنوات الإبطاء لمعرفة هل يحتوي اتجاه أم لا، بحيث يتم إدخاله في حالات إجراء عمليات الانحدار المختلفة، لأن وجود اتجاه في البيانات للمتغيرات الداخلة في نموذج اقتصادي سيؤدي إلى ظهور أثر ذلك الاتجاه في معاملات المتغيرات الأخرى، وإذا كانت السلاسل الزمنية غير ساكنة عند المستوى نأخذ الفرق الأول ويعاد اختبار السكون مرة أخرى، فإذا لم تكن ساكنة نأخذ الفرق الثاني وهكذا، إلى أن تصبح السلسلة الزمنية الواحدة تتصف بالسكون، وعادة لا يتحقق استقرار السلاسل الزمنية إلا بفترات إبطاء أعلى من الدرجة الأولى، لذلك فإن اختبار ديكي فولر لفترة الإبطاء الأولى قد لا تكون مناسباً لإظهار سكون السلاسل الزمنية، لذلك ستستخدم هذه الدراسة أحد أشكال الاختبار الذي يوفر فترة إبطاء أعلى مثل (Augmented Dickey-Fuller) و (Phillips & Perron).

الفصل الرابع

تحليل اختبار سببية جرانجر بين

عائدات الضرائب والانفاق الحكومي

أولاً - اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test):

غالباً ما تتسم البيانات الاقتصادية بوجود تغيرات هيكلية تؤثر على درجة استقرار السلاسل الزمنية، لذا يعد تحديد درجة السكون مهماً قبل اختبار العلاقات بين المتغيرات، حيث يتطلب ذلك عدم سكون البيانات وتكاملها من نفس الدرجة (السحبياني، 2007)، فإذا كانت سلسلة الفروق الأولى من سلسلة المتغير العشوائي ساكنة، فإن السلسلة الأصلية تكون متكاملة من المرتبة الأولى (Integrated of Order 1) أي $I(1)$.

أما إذا كانت السلسلة ساكنة بعد الحصول على الفروق الثانية (الفروق الأولى للفروق الأولى) فإن السلسلة الأولى تكون متكاملة من الرتبة الثانية أي $I(2)$ وهكذا، إذا كانت السلسلة الأصلية ساكنة يقال إنها متكاملة من الرتبة صفر، وهو بذلك لا يحمل جذر الوحدة، أي $I(0)$ ، بشكل عام فإن السلسلة (X_t) تكون متكاملة من الدرجة (d) إذا كانت ساكنة عند مستوى الفروق (d) ، لذا فإنها تحتوي على عدد (d) جذر وحدة (Seddighi et al., 2000).

وقد وضحت عدد من الدراسات منها دراسة Nelson and Polsser (1982) أن أغلب السلاسل الزمنية تحتوي جذر الوحدة، وكذلك بينت الدراسات التي قام بها Stock and Watson (1989) أن مستويات تلك السلاسل الزمنية غير ساكنة. وهذا معناه أن متوسط وتباين المتغير غير مستقلين عن الزمن بوجود جذور الوحدة في أي سلسلة زمنية، والتي من شأنه أن يؤدي إلى وجود ارتباط زائف ومشاكل في التحليل والاستدلال القياسي (العبدلي، 2005). ويوجد هناك عدد من الاختبارات التي يمكن استخدامها للتأكد من وجود أو عدم وجود جذر الوحدة، أي لتحديد مدى سكون السلسلة الزمنية منها طريقة (PP) (Phillips and Perron (1988)). واختبار ديكي فوللر المطور (ADF) (Augmented Dickey-Fuller) وقد يختلف (PP) عن (ADF) بكونه

لا يحتوي على قيم متباطئة للفروق والذي يأخذ في الاعتبار الارتباط في الفروق الأولى في سلسلة الزمنية باستخدام التصحيح غير العلمي (Nonparametric Correction) ويسمح بوجود متوسط لا يساوي صفر واتجاه خطي للزمن. ويستخدم لاختبار سكون المتغيرات المستعملة عبر الزمن (Gujarati & Porter, 2009)، والاختبارات التقليدية، لسكون السلاسل الزمنية على غرار اختبار ديكي فولر وفيليبس بيرون تختبر فرضية وجود جذر الوحدة (وبالتالي عدم سكون السلسلة الزمنية) كفرضية عدمية.

ثانياً – اختبار التكامل المشترك (Co-Integration Test):

تحليل التكامل المشترك الذي تم تقديمه من قبل Engel and Granger (1987) يقدم دعماً للنظرية الاقتصادية من خلال رصد العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية في إطار إحصائي، فمن منظور اقتصادي فإن بعض المتغيرات تتحرك بانتظام بمرور الوقت على الرغم من أنها تتسم بشكل منفرد بالتذبذب العشوائي، لذا فإن تحليل التكامل المشترك يعد أحد الأدوات المهمة عند دراسة العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية على المدى الطويل، إضافة على ذلك فإنه يساعد على تحديد مستوى التوازن بين البيانات غير الساكنة وتلك التي تتسم بالثبات.

إذن فإن التكامل المشترك تصاحب (Association) بين سلسلتين زمنيتين (X_1Y_1) أو أكثر، بحيث تؤدي التقلبات في إحداها لإلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتها ثابتة عبر الزمن، حيث إن العلاقات الطويلة الأجل بين مجموعة المتغيرات تعتبر مفيدة في التنبؤ بتقييم المتغير التابع بدلالة مجموعة من المتغيرات المستقلة، وتتطلب حدوثه الحالة التي تكون السلسلتان (X_1Y_1) متكاملتين من الرتبة الأولى كل على حدة، والبواقي الناجمة عن تقديم العلاقة بينهما متكاملة من الرتبة صفر، لذا تحقيق التكامل المشترك بين المتغيرين يجب توفير الشرط التالي. ويلاحظ أن

(U_t) متمثلاً الخطأ العشوائي يقيس انحراف العلاقة المقدر في الأجل القصير عن اتجاهها التوازني في الأجل الطويل.

ومما سبق فإن التكامل المشترك هو التعبير الإحصائي لعلاقة التوازن طويلة الأجل. فلو أن هناك متغيرين يتصفان بخاصية التكامل المشترك فإن العلاقة بينهما تكون متجهة لوضع التوازن في الأجل الطويل، بالرغم من إمكانية وجود انحرافات عن هذا الاتجاه في الأجل القصير. ولإجراء هذا الاختبار يجب أن تكون السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة جميعها متكاملة من نفس الرتبة، فلقد أشارت نتائج اختبارات سكون البيانات إلى أن جميع متغيرات الدراسة قد تم سكونها عند الفرق الثاني، مما يعني تكاملها من الدرجة الثانية، أي أن هناك احتمالية لوجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة. ويعتمد اختبار التكامل المشترك على الفرض الصفري القائل بوجود (r) أو أقل من اتجاهات التكامل المشترك، وقد طور جوهانسن اختبارين إحصائيين لفحص التكامل المشترك بين مجموعة من المتغيرات، وهما كالتالي:

Trace Test:

$$\lambda_{\text{Trace}}(r) = -T \sum_{r+1}^P \ln(1 - \lambda_i) \dots \dots \dots (1)$$

Maximal Eigen Value Test:

$$\lambda_{\text{max}}^{(r, r+1)} = -T \ln(1 - \lambda_{r+1}) \dots \dots \dots (2)$$

حيث:

T: عدد المشاهدات.

P: عدد المتغيرات.

λ: القيم المقدره لخصائص الجذور (قيم إيجن المحسوبة).

R: عدد اتجاهات التكامل المشترك.

ثالثاً - اختبار السببية (Granger Causality Test):

الطريقة الأكثر شيوعاً لاختبار العلاقة السببية بين المتغيرين هو اختبار جرانجر للسببية التي اقترحها جرانجر (1969). يشير جرانجر على إن وجود تكامل مشترك بين متغيرين يعني وجود علاقة سببية في اتجاه واحد على الأقل، وبالتالي فإن عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرين يعني عدم وجود علاقة سببية بينهما، وطبقاً لجرانجر إذا كان لدينا سلسلتان زمنيتان تعبران عن تطور ظاهرتين اقتصاديتين مختلفتين عبر الزمن، وهما في هذه الدراسة الدعم الحكومي للقمح وعجز الموازنة وبناء على ما سبق يتطلب الاختبار تقدير معادلات الانحدار الذاتي التالية:

$$X_t = \sum_{i=1}^n \alpha_i Y_{t-i} + \sum_{j=1}^n \beta_j X_{t-j} + \mu_{1t} \dots \dots (3)$$

$$Y_t = \sum_{i=1}^m \lambda_i Y_{t-i} + \sum_{j=1}^m \delta_j X_{t-j} + \mu_{2t} \dots \dots \dots (4)$$

حيث يفترض أن μ_{1t} و μ_{2t} هي غير مرتبطات مع بعضهم، سببية جرانجر تعني إن لتبطن المتغير Y تأثير على X بشكل ملحوظ في المعادلة رقم 3 كما إن لتبطن المتغير X تأثير على Y بشكل ملحوظ في المعادلة رقم 4. بعبارة أخرى، يمكن للباحثين اختبار ما إذا كان كل من $\sum \alpha_i$ و $\sum \lambda_j$ تختلف عن الصفر باستخدام اختبار F ، عند رفض فرضية العدم بان كل من $\sum \alpha_i$ و $\sum \lambda_j$ كلاهما تختلف عن الصفر، فإن هذا بين وجود علاقة سببية بين X و Y .

اختبارات سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة:

ومن أجل اختبار سكونية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة تم استخدام كل من اختبار ديكي فولروفيلبسبيرون وذلك للتأكد من سكونية السلاسل الزمنية حيث أن عدم سكونية السلاسل الزمنية يؤدي إلى نتائج انحدار مزيفة غير حقيقية، وبالتالي تم إجراء الاختبارين لمتغيرات الدراسة عند المستوى وتبين من خلال النتائج في الجدول (2) إن جميع المتغيرات غير مستقرة عند المستوى،

حيث ان قيمة المعنوية لكلا الاختبارين اكبر من 5% ، وبالتالي يتم قبول فرضية العدم التي تنص على وجود جذر الوحدة (عدم سكون السلسلة الزمنية) ، وبالتالي لابد من اخذ الفرق الأول لكافة المتغيرات ومن ثم إعادة الاختبار، وبعد اخذ الفرق الأول تبين من خلال الاختبارين (ديكي فولر وفيليب بيروا) ومن خلال قيمة المعنوية والتي كانت اقل من 5% لكلا الاختبارين ، وبالتالي رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تنص على عدم وجود جذر الوحدة اي أن السلسلة الزمنية لمتغيرات الدراسة أصبحت ساكنة وهذا يشير إلى أن تأثير كافة الصدمات المؤقتة سوف يتلاشى مع الزمن في المدى الطويل خاصة أن اختبار فيليبس بيرون يأخذ بعين الاعتبار الأخطاء العشوائية واشمل من اختبار (ديكي فولر) وبالتالي البيانات أصبحت جاهزة للتحليل.

جدول رقم (2)

اختبار فيليبس بيرن (PP) واختبار ديكي فولر المطور (ADF)

المتغير	المستوى	ADF	Test value	PP	Test value	النتيجة
Tax Revenue	المستوى	-2.53	-3.44	-0.94	-2.98	غير ساكنة
	الفرق الأول	-10.80	-3.44	-6.83	-2.99	ساكنة
Government Expenditure	المستوى	-1.95	-3.44	-0.35	-2.98	غير ساكنة
	الفرق الأول	-10.05	-3.44	-5.64	-2.99	ساكنة

المصدر: من إعداد الباحث - مخرجات برمجية E-Views

وللتأكد ما إذا كانت المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى أو لا قام الباحث باختبار درجة تكامل

البواقي ويتضح ذلك من خلال الجدول رقم (3) التالي:

الجدول (3)

نتائج اختبار سكون البواقي

المستوى			المتغيرات
PP	ADF	التباطؤ	
*** 0.0000	*** 0.0000	2	Z=resid

***، **، *، تشير إلى سكون المتغيرات عند مستوى معنوية 1%، 5% و 10% على التوالي.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EViews.

من خلال النتائج المتحصل عليها والموضحة في الجدول (2) تبين أن البواقي تتسم بالسكون .

رابعاً- نتائج اختبار التكامل المشترك (Co-Integration Test):

تشير نتائج الجدول (3) إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة وبمعنوية

(5%)، وذلك حسب (Trace Test), (Max Eigen Value Test) ولذلك نرفض الفرضية العدمية (H_0)

ونقبل الفرضية البديلة (H_1) والدالة على وجود تكامل مشترك عند مستوى معنوية (0.05) .

وبالتالي فإن نتائج اختبار التكامل المشترك تشير إلى وجود علاقة توازنه طويلة الأجل بين

متغيرات الدراسة أي أنها تظهر سلوكاً متشابهاً في المدى الطويل.

الجدول (4)

اختبار التكامل المشترك

عدد متجهات التكامل المشترك	Eigen Value	Trace Statistic	Critical value 5%	Max Eigen Value	Critical Value 5%
None *	0.23	39.09	15.49	37.16	14.26
At Most 1	0.014	1.93	3.84	1.93	3.84

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

المصدر: من إعداد الباحث - مخرجات برمجية E-Views.

تشير قيمة كل من Eigen و Trace إلى وجود علاقة تكامل مشترك واحدة عند مستوى المعنوية 5%.

خامساً - نتائج اختبار العلاقة السببية:

يبين جدول رقم (4) نتائج اختبار العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة ، حيث نختبر الفرضية العدمية التي تنص على احد المتغيرين لا يسبب الآخر ، وبناء على قيمة الـ P-Value يتم رفض أو قبول الفرضية العدمية ، حيث يتبين من النتائج ومن خلال قيمة الـ p-value إن هناك علاقة سببية وباتجاهين من الإنفاق الحكومي إلى الإيرادات الضريبية حيث بلغت قيمة الاحتمالية (5.E-09) و (0.0015) على التوالي وبالتالي يتم رفض الفرضية العدمية التي تنص على أن الأنفاق الحكومي لا يسبب الإيرادات الضريبية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على إن الأنفاق الحكومي يسبب الإيرادات الضريبية ، وكذلك رفض الفرضية العدمية التي تنص على إن الإيرادات الضريبية لا تسبب الإنفاق الحكومي وقبول الفرضية البديلة التي تنص على إن الإيرادات الضريبية تسبب الإنفاق الحكومي كما يظهر من الجدول (4) ومن خلال قيمة الـ p-value أنه يوجد علاقة سببية باتجاهين بين كل من الإيرادات الضريبية والـأنفاق الحكومي.

الجدول

(5) نتائج العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة (Granger Causality)

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 05/21/16 Time: 19:15			
Sample: 2004M01 2015M12			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
G does not Granger Cause R	142	22.1696	5.E-09
	142	6.84033	0.0015

المصدر: من إعداد الباحث - مخرجات برمجية E-Views.

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

أولاً - النتائج:

تبين من خلال النتائج ما يلي :

- إن جميع المتغيرات غير ساكنة عند المستوى، حيث ان قيمة المعنوية لكلا الاختبارين اكبر من 5% ، وبالتالي يتم قبول فرضية العدم التي تنص على وجود جذر الوحدة (عدم سكون السلسلة الزمنية) ، وبالتالي لا بد من اخذ الفرق الأول لكافة المتغيرات ومن ثم إعادة الاختبار، وبعد اخذ الفرق الأول تبين من خلال الاختبارين (ديكي فولر وفيليب بيرو) ومن خلال قيمة المعنوية والتي كانت اقل من 5% لكلا الاختبارين ، وبالتالي السلسلة الزمنية لمتغيرات الدراسة أصبحت مستقرة.

- وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة وبمعنوية (5%)، وذلك حسب (Max Eigen Value Test), (Trace Test) ولذلك نرفض الفرضية العدمية (H_0) ونقبل الفرضية البديلة (H_1) والدالة على وجود تكامل مشترك عند مستوى معنوية (0.05) وبالتالي فإن نتائج اختبار التكامل المشترك تشير إلى وجود علاقة توازنه طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة أي أنها تظهر سلوكاً متشابهاً في المدى الطويل.

- اختبار العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة ، حيث يتبين من النتائج ومن خلال قيمة الـ p - vaue ان هناك علاقة سببية وبتجاهين من الإنفاق الحكومي إلى الإيرادات الضريبية حيث بلغت قيمة الاحتمالية (5.E-09) و (0.0015) على التوالي وبالتالي يتم رفض الفرضية العدمية التي تنص على أن الأنفاق الحكومي لا يسبب الإيرادات الضريبية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على إن الأنفاق الحكومي يسبب الإيرادات الضريبية ، وكذلك رفض الفرضية العدمية التي

تنص على إن الإيرادات الضريبية لا تسبب الإنفاق الحكومي وقبول الفرضية البديلة التي تنص على إن الإيرادات الضريبية تسبب الإنفاق الحكومي وبالتالي وجود علاقة سببية باتجاهين بين كل من الإيرادات الضريبية والإنفاق الحكومي، وتدعم هذه النتيجة فرضية موسجراف Musgrave (1966)، مما يعني أن على الحكومة الأردنية إن تتخذ قرارات إيراداتها وقرارات النفقات في وقت واحد. من ناحية أخرى، فإنه يدل على أن النفقات المخصصة تقرر مقدار الإيرادات الذي يؤثر بدوره على حجم النفقات للسنة المالية الحالية والسنة المالية القادمة ، وبالتالي فإن على صانع السياسة الانتباه إلى السببية ثنائية الاتجاه بين الإنفاق الحكومي والإيرادات الضريبية الذي قد يعقد جهود الحكومة للسيطرة على عجز الموازنة وقد تسهم في تفسير هذا الوضع الديون العالية على الأردن ، يشار إلى إن الأردن يواجه عجز مستمر في الموازنة منذ فترة طويلة. والسببية بين الإنفاق الحكومي والإيرادات لها تطبيقات هامة في السياسة العامة حيث إن ضبط العجز يعتمد على العلاقة بين الإنفاق الحكومي والإيرادات الحكومية ، كما بين كل من Musgrave (1966) and Meltzer and Richard (1981) إن قرارات الإنفاق الحكومي والإيرادات تحدد بصورة مشتركة ، وبالتالي توجد علاقة سببية باتجاهين بين الإنفاق الحكومي والإيرادات Chang, (2009) ، وهذا يعني أن أي زيادة في إيرادات الحكومة من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع الإنفاق في الأردن، في الوقت نفسه، أي الزيادة في الإنفاق الحكومي من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع الإيرادات الحكومية. وتتفق هذه النتائج مع (Zeaud,2014) و (Abu Al-Foul and Baghestani, 2004) في حالة الأردن و تتفق مع (Chang and Chiang, 2009) (Gounder, et al, 2007) (Aslan and Taşdemir, 2009) في حالة كندا.

ثانياً- التوصيات

في ضوء النتائج فإن الدراسة توصي بما يلي:

1. ضرورة الانتباه إلى السببية ثنائية الاتجاه بين الإنفاق الحكومي والإيرادات الضريبية الذي قد يعقد جهود الحكومة للسيطرة على عجز الموازنة وقد تسهم في تفسير هذا الوضع الديون العالية على الأردن.
2. تشجيع التنوع الاقتصادي وإعادة توجيه الإنفاق الحكومي نحو القطاعات المنتجة، وكذلك تنويع قاعدة العائدات الضريبية .
3. إعادة تنظيم المعلومات المكلفة بقياس وتقدير المؤشرات الاقتصادية الكلية في الأردن .
4. التنسيق بين الإيرادات الضريبية والإنفاق الحكومي في الأردن.
5. إجراء المزيد من الدراسات والبحوث الاقتصادية التي تهتم بدراسة موضوعي الإنفاق الحكومي وعائدات الضرائب.

قائمة المصادر والمراجع

أبو حشيش، خليل.(2004). حالات وتطبيقات قياس الدخل الخاضع للضريبة، دراسات متقدمة في المحاسبة الضريبية، الطبعة الأولى دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

أبو عوده، مروه.(2015) أثر مؤشرات الحكم الرشيد والفساد على العوائد الضريبية: دراسة قياسية لحالة فلسطين للفترة (1996-2013) رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية- غزة، فلسطين.

أبو عوده، مروه.(2015). أثر مؤشرات الحكم الرشيد والفساد على العوائد الضريبية: دراسة قياسية لحالة فلسطين للفترة (1996-2013) رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية- غزة، فلسطين.

إقبال، علي.(2005). العلاقة السببية بين النفقات الحكومية واتجاهات الإيرادات الضريبية بالتطبيق على السودان (1970-2004) رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الخرطوم، السودان.

باتل، عبدالله.(2012). العلاقة بين الإيرادات والإنفاق الحكومي في المملكة العربية السعودية، مجلة دراسات الخليج، المجلد(28) العدد(104)، المملكة العربية السعودية.

البطريق، يونس.(1985).المالية العامة، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر.

جرادات، فريد.(1997). الانفتاح الاقتصادي الأردني وأثره على فعالية السياسات المالية والنقدية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، الأردن.

الجندي، حسني.(2006). القانون الجنائي الضريبي، الجزء الأول، دار النهضة العربية، الاسكندرية، مصر.

الحاج، طارق.(2009). المالية العامة، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.

حمدالله، مؤيد.(2005). دور سياسة ضريبة الدخل في تحقيق الأهداف الاقتصادية في فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس فلسطين

الخصاونة، جهاد(2010) علم المالية العامة والتشريع الضريبي بين النظرية والتطبيق العلمي، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.

الخطيب، خالد وشامية، احمد.(2007). أسس المالية العامة، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

الخطيب، خالد وشاميه، أحمد.(2002). المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
الخطيب، خالد.(2003) أسس المالية العامة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

خيرى، كتانه.(1998) العوامل المؤثرة في الإيرادات الضريبية في الأردن للفترة من 1965-1996، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، الأردن.

داغر، محمود.(1999). آلية الإنفاق والنمو الاقتصادي في العراق، مجلة البحوث الاقتصادية، العدد 1-2، السنة العاشرة، بنغازي، ليبيا.

دويدار، محمود.(1996). **دراسات في الاقتصاد المالي: النظرية العامة في مالية الدولة- السياسة المالية في الاقتصاد الرأسمالي**، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر.

الزيادات، جمعه.(2000). **الإنفاق الحكومي وأثره على الاستثمار الخاص في الأردن**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، الأردن.

السحبياني، صالح إبراهيم (2007)، **سوق الأسهم والنمو الاقتصادي علاقات الارتباط والسببية، اللقاء السنوي السادس عشر لجمعية الاقتصاد السعودي (الخدمات المالية في المملكة العربية السعودية)**، جامعة الملك سعود، الرياض.

سلوم، حسين.(1990). **القانون المالي الضريبي**، دار الفكر اللبناني، بيروت، لبنان.

شهاب، مجدي.(2004). **أصول الاقتصاد العام**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية الجديدة، الاسكندرية، مصر.

الصعيدى، عبدالله.(2007). **علم المالية العامة**، دار النهضة العربية، الاسكندرية، مصر.

طاقة، محمد.(2010). **اقتصاديات المالية العامة**، الطبعة الثانية، دار المسيرة للطباعة والنشر، عمان، الأردن.

طاوش، قندوسي.(2013) **تأثير النفقات الحكومية على النمو الإقتصادي: دراسة حالة الجزائر (1970-2012)** أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم

التيسير، جامعة ابي بكر بلقايد، الجزائر.

عبدالحميد، عبدالمطلب.(2005). **اقتصاديات المالية العامة**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر.

عبدالفتاح، عبدالمجيد.(1990). اقتصاديات المالية العامة، دار النهضة العربية، الاسكندرية، مصر.

العبدلي، عايد (2005)، تقدير أثر الصادرات علة النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية: دراسة تحليلية قياسية. مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، (27)9.

عبيد، عزيزه.(2015). أثر الدين العام على الإنفاق الحكومي" دراسة تطبيقية على الدين العام في للسلطة الفلسطينية للفترة 1977-2013، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية- غزة، فلسطين.

عظم، باهر.(1995). المالية العامة: أدواتها الفنية وآثارها الاقتصادية، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، مصر.

عثمان، سعيد.(2003). مقدمة في الاقتصاد العام، مدخل تحليلي معاصر، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر.

عرب، هاني(2008).المساعد في المالية العامة، كتاب منشور، ملتقى البحث العلمي، على الرابط: <http://www.rsscra.com>

العلي، عادل.(2003). المالية العامة والتشريع المالي الضريبي، الطبعة الأولى، دار ومكتبة الحامد، عمان، الأردن

العلي، عادل.(2009) المالية العامة والقانون المالي والضريبي، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

علي، عثمان.(2003). العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والنتائج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية خلال المدة (1965-1996) رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.

العمر، حسين.(2002). مبادئ المالية العامة، الطبعة الأولى، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الكويت.

العناني، حمدي.(1992). إقتصاديات المالية العامة ونظام السوق: دراسات في اتجاهات الاصلاح المالي الاقتصادي، الجزء الأول، الطبعة الأولى، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر.

عناية، غازي.(1999). أصول الإنفاق العام في الفكر الإسلامي، دار الجليل للطبع والنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

الغالب، كريم.(2010). الإنفاق الحكومي واختبار قانون فاجنر (law s'Wagner) في العراق للمدة (1975-2010) تحليل قياسي، بحث منشور، مجلة جامعة القادسية، العراق.

فهود، محمد.(1981). مبادئ المالية العامة، منشورات جامعة حلب، سوريا.

كشكاش، كريم.(1999). علم المالية العامة والتشريع الضريبي في المملكة الاردنية الهاشمية، الطبعة الثانية، مطبعة الروزنا، اربد الأردن.

المحجوب، رفعت.(1983). المالية العامة، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر.

المهياني، محمد و الخطيب، خالد.(2003). المحاسبة الضريبية، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، سوريا.

المهياني، محمد.(2013). محاضرات في المالية العامة، المعهد الوطني للإدارة العامة، الدورة

التحضيرية، بحث منشور على الرابط : <http://www.ina.edu.sy>

ميلاد، منصور.(2004). مبادئ المالية العامة، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر.

الوادي، محمود.(2007). مبادئ المالية العامة، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر، عمان،

الأردن.

الوادي، محمود.(2010). مبادئ المالية العامة، دار المسيرة للطباعة والنشر، عمان، الأردن.

AboAl-Foul, B. and Baghesani, H. (2004).The Causal Relation between Government Revenue and Spending: Evidence from **Egypt and Jordan**.**Journal of Political Economy**. Vol.28,Number 2.

Al- Fairs, A, F.(2002). **Pupil expenditure and economic Growth in the Gulf Cooperatives**, Applied Economics, 34, 1187- 1193.

Al-Zeaud Hussein (2014) , The Causal Relationship between Government Revenue and Expenditure in Jordan, Global Journal of Management and Business Research: **Economics and Commerce** , Vol. 14 Iss. 6 Ver. 1.

Aslan, M. and Taşdemir M., (2009), ‘**Is Fiscal Synchronization Hypothesis Relevant for Turkey? Evidence from Cointegration and Causality Tests with Endogenous Structural Breaks** 'Journal of Money, Investment and Banking; Issue 12,pp. 14-25.

Bassam AbuAl-Foul and Hamid Baghestani (2004) The causal relation between government revenue and spending: Evidence from **Egypt and Jordan Journal of Economics and Finance**, 2004, vol. 28, issue 2, pages 260-269.

Chang, T. (2009), „Revisiting the Government Revenue-Expenditure Nexus: Evidence from 15 OECD Countries based on the Panel Data Approach“. **Czech Journal of Economics and Finance**, 59(2), 165-172.

Chang, Tsangyao and Chiang, Gengnan (2009) Revisiting th Government Revenue-expenditure Nexus: Evidenc 15 OECD Countries Based on

the Panel Data Approach.” **Czech Journal of Economics and Finance**, 59(2): 165-172.

Chiung- Ju Huang.(2006). **Government Expenditure In China and Taiwan: Do The Follow Wagner's Law**, Journal of Economic Development, V.31, N2, 200.

Expenditure in Jordan, Department of Economic, Deputy Dean of Faculty of Finance and Business Administration, Al al-Bayt University, Mafrq, Jordan Received 15 January 2014, Accepted 9 September 2014

Gujarati, D and Porter, D. (2009). **Basic Econometrics**, (5th ed.).International Edition, McGraw Hill.

Al-Zeaud(2015) The Causal Relationship between Government Revenue and Gounder, N.; Narayan, P. and Prasad, A., (2007),an Empiric Investigation of the Relationship between Government Revenue and Expenditure: The Case of the Fiji Islands’, International Journal of Social Economics, 34(3), pp. 147-158.

Jodylyn, M. Quijand. (2005). **Causality and Deter minant of Government Spending and Economic Growth: the Philippine Experience 1982-200** , University of san Tomas Manila Philippine.

Meltzer and Richard,(1981) “A rational theory of the size of government”, **Journal of Political Economy**,vol. 89, pp. 914-924.

Musgrave, R. (1966). “**Principles of Budget Determination**” H. Cameron and W. Henderson (eds.), Public Finance Selected Reading. New York: Random House, pp. 15-27.

Nelson and Plosser(1982),trend and random walks in macroeconomic time series, **journal of monetary economics**,10,139-162.

Obeng, Samuel (2015): A Causality Test of the Revenue-Expenditure Nexus in Ghana. Published in: **ADRRI Journal of Arts and Social Sciences**, Ghana , Vol. 11, No. Vol. 11, No. 11(1) (28. February 2015): pp. 1-19.

Phillips and Peron,(1988), **Testing for unit root in time series regression biometeriku**,75,pp.335-346.

Seddighi and Lawler,(2000), **Econometrics: practical approach**,London,Routledge,pp.396.

Sinha Dipendra. (2007) **Dose the Wagner's Law hold for Thailand: A time series study Munich Personal Repece Archive** , No 2560, posted (MPRA) 07, 2007.

Stock and Watson,(1989), **New indexes of coincident and leading economic indicators**, pp.351-409, mit press national Bureau of economic research .

Tuck Cheong Tanget.(2009). **Wagner's Law versus Keynesian hypothesis in Malaysia: an impressionistic view**, Monash University.

Turan Yay , Huseyin.T. (2009) **Wagner's Law versus Keynesian hypothesis in Malaysia: an impressionistic**, Analysis Romine Journal of Economic Forecasting – 4/2009.

Weiss, T.(2000). **Government Good Governance and Global Governance: Conceptual and Actual Challenges**, **Third World Quarterly**, Vol, 21, No5, pp. 795-814.